آليات تعزيز القطاع الزراعى فى مصر كركيزة لتحقيق الأمن الغذائى، فى ضوء إستراتيجية الزراعة المستدامة 2030

د/ عبير إبرهيم ابو المجد السيد

مدرس الإقتصاد العام بكلية التجارة

جامعة دمنهور

ملخص البحث

يعتبر الأمن الغذائى من التحديات الرئيسيه التى تواجه الحكومة المصرية, ويُعد الإرتقاء بالقطاع الزراعى وزياده إنتاجيته من المقومات الرئيسيه للأمن الغذائى لما يتصف به القطاع الزراعى من الخصائص والإمكانيات التى تستدعى أن يكون له دورا أساسيا فى عملية التنمية والقضاء على الفقر وتوفير الغذاء فى المجتمع أو على الأقل الجانب الأكبر منه يجب توفيره بالموارد المحلية، وفى ضوء ذلك استهدف البحث تقييم حالة الأمن الغذائى فى مصر وفقا لدلائل المؤشر العالمى للأمن الغذائى كأحد المؤشرات الدوليه الهامه, وكذلك تحليل المؤشرات المحليه للأمن الغذائى (الفجوة الغذائيه, نسب الاكتفاء الذاتى). وبمراجعة الوضع الراهن للقطاع الزراعى ودراسة وتحليل أهم مؤشرات أداء القطاع خلال الفتره 2000-2018 خلصت الدراسة الى أن القطاع يواجه العديد من التحديات التى تمثل معوقا أمام استدامة القطاع بصفة عامة, وتحقيق الأمن الغذائى بصفه خاصه. ونتج عن مجمل تلك التحديات تراجع مؤشرات نسب الإكتفاء الذاتى وإرتفاع حجم الفجوة الغذائية من المنتجات الزراعية وانخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج القومى. الامر الذى يشير الى أنه ما زال هناك مجال واسع لتحسين مستوى الاداء فى ذلك القطاع . وفى ضوء ما تقدم تم صياغة عدد من الآليات والسياسات التى من شأنها المساهمة فى حل مشكلات القطاع الزراعى وزيادة إنتاجيته ومن ثم تعزيز الأمن الغذائى.

مقدمة

تعد قضية الأمن الغذائى واحدة من أهم القضايا سواء على المستوى الدولى أو المحلى, حيث يمثل الأمن الغذائي مرتبة متقدمة في قائمة الحاجات الأساسية, فهو التزام متفرع من التزام أعم بتوفير وحماية حقوق الإنسان وقد نصت المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1966 على الحق في الغذاء الكافي للإنسان، وتبعا لذلك فالحكومات ملزمة بالمحافظة على حق كل مواطن في الحصول على ما يكفيه من الغذاء، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافق سياسات إنتاج وحفظ وتوزيع الغذاء.[1] كما يعتبر الاعتماد على الذات في إنتاج السلع الغذائية الأساسية من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى أي دولة لتحقيقها ومن ثم اصبحت قضية الامن الغذائى محورا هاما من أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030. [2]

---

[1] المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, الأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص 14. https://www.ohchr.org/Documents/Publications/CoreTreatiesar.pdf

[2] التنمية المستدامة العالمية :هي رؤية تستهدف عالم خال من الفقر والجوع والمرض تمت صياغتها في 17 هدفا استراتيجيا وفي سبتمبر 2015 اعتمدت 93 دولة خطة التنمية المستدامة 2030.

- The International Union for Conservation of Nature and Natural Resources (IUCN), Conservation for Sustainable Development report,

أما عربيا فقد أدرج هذا الهدف في استراتيجية التنمية الزراعية العربية، التي تبنتها القمة العربية التي عقدت في الرياض في عام2007 وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإصدار تقارير سنوية، من ضمنها تقرير يُعني بمتابعة أوضاع الأمن الغذائي العربي.[1] وفى ضوء مواكبة مصر للاوضاع العالمية ومدى إدراكها لحجم مشكلة الامن الغذائى فقد التزمت بتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة 2030 بداية من عام 2016. كما جاء الهدف الرابع من استراتيجية التنمية الزراعية المستدامه 2030 فى مصر لينص على تحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائى من السلع الغذائية الاستراتيجية. [2]

1980, PP32-35. https://portals.iucn.org/library/efiles/documents/WCS-004.pdf

[1]- United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region, PP8-9,2017.

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007 ، استراتجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين , 2020-2025,الخرطوم 2008,ص11.

- د.محمد السيد عبد السلام, الأمن الغذائى فى الوطن العربى, عالم المعرفة, 1998, ص14.

[2]وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030, مجلس البحوث الزراعية,2009,ص26-31.

ويرتبط المفهوم التقليدى للأمن الغذائى بتحقيق الإكتفاء الذاتى باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها فى إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا. ويعتبر الارتقاء بالقطاع الزراعى وزياده انتاجيته من المقومات الرئيسيه للأمن الغذائى لما يتصف به القطاع الزراعى من الخصائص والإمكانيات التى تستدعى أن يكون له دورا أساسيا فى عملية التنمية والقضاء على الفقر وتوفير الغذاء فى المجتمع او على الاقل الجانب الاكبر منه يجب توفيره بالموارد المحلية. الأمر الذى يعنى ضروره الاهتمام بمواجهة معوقات نمو القطاع الزراعى للتغلب على مشكلة الامن الغذائى. [1]

ويعد القطاع الزراعى من القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد المصري بإعتباره المصدر الأساسي، ليس فقط للدخل لأكثر من نصف جملة السكان (خاصة سكان الريف الذي يضم غالبية الفقراء)، ولكنه أيضاً مصدر لتوفير الغذاء والمدخلات اللازمة للقطاعات الاقتصادية الأخرى (خاصة الصناعة)، كما أن زيادة الصادرات الكلية تعتمد على تنويع وزيادة الصادرات الزراعية مما يسهم في تحسين الميزان التجاري المصري. علاوة على أهميته في الحد من البطالة وزيادة فرص التشغيل حيث انه يستوعب حوالي 34% من الأيدي العاملة. [2]

---

[1] هدى صالح النمر وآخرون, نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع فى مصر, معهد التخطيط القومى, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 265, 2016, ص 7.

[2] د. محمود منصور عبد الفتاح وآخرون, الزراعة والغذاء فى مصر, الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام 2020, دار الشروق, 2001, ص87-90.

وعلى الرغم من ذلك تؤكد البيانات الرسمية على إنخفاض وتراجع مساهمه صافى الدخل الزراعى من الناتج المحلى الإجمالى، وكما هو موضح فى الشكل رقم 1 والجدول رقم 1 بالملحق, فقد بلغت نسبة صافى الدخل الزراعى من الناتج المحلى الإجمالى حوالى 15% فى عام 2000 الا ان هذه النسبه اخدت فى التناقص حتى وصلت الى 7.3% فى عام 2017. [1] بالاضافة الى إتساع الفجوة الغذائية مما يجعل تحدى الامن الغذائى وابعادة المستقبليه فى مقدمة التحديات على المستوى المحلى, وإنطلاقا من ذلك يهدف البحث الى دراسة واقع الامن الغذائى فى مصر (عدم الاكتفاء الذاتى) وتقييم دور القطاع الزراعى فى علاج تلك المشكلة وذلك فى ضوء عدد من المؤشرات الدولية والمحليه والبيانات الرسميه ذات الصلة. [2]

[1] الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء, النشرة السنويه لتقديرات الدخل من القطاع الزراعى, اعداد مختلفه للفتره من 2000-2018.

[2] – الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية (أعداد متفرقة) .

– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى, قطاع الشئون الاقتصادية, نشرة الإحصاءات الزراعية, اعداد مختلف,2012-2018

شكل 1 : نسبة مساهمه قطاع الزراعة فى اجمالى الناتج المحلى خلال الفتره (2018/2017-2001/2000)

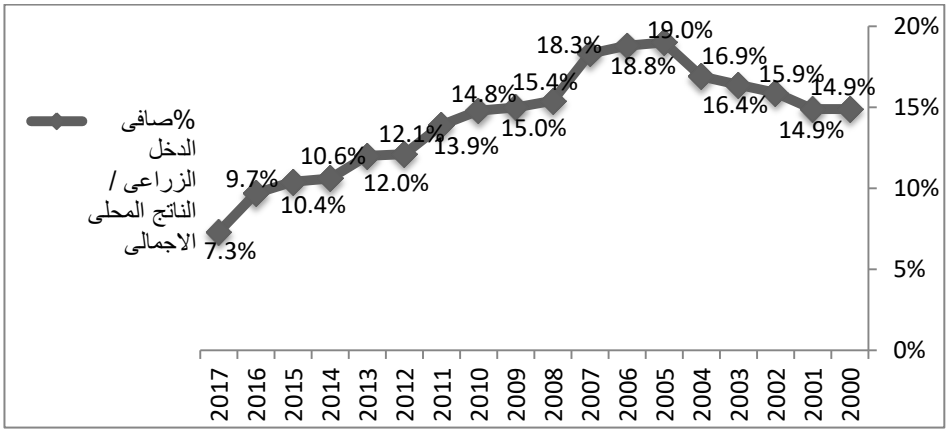

المصدر: المصدر: - البنك الدولى

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?end=2018&locations=EG&start=1995

الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء, النشرة السنويه لتقديرات الدخل من القطاع الزراعى, اعداد مختلفه للفتره من 2018-2000

مشكلة البحث

تعانى مصر فى تحقيق أمنها الغذائى من مشكلات الاعتماد على الخارج لتوفير عدد من السلع الغذائية الرئيسية مما يترتب عليها استنزاف إحتياطيات النقد الاجنبى, ويعتبر القطاع الزراعى من أهم الأركان الأساسيه لمنظومة الأمن الغذائى فى مصر وذلك لما يتسم به القطاع من الخصائص وإمكانيات تستدعى أن يكون له دورا أساسيا فى عملية التنمية والقضاء على الفقر -الذي يتسم بأنه ظاهرة ريفية

بالدرجة الأولى – وتقليل الفوارق المتزايدة بين الدخول ومستويات المعيشة، خاصة بين الريف والحضر. كما أن الزراعة يقع عليها عبء توفير الغذاء فى المجتمع أو على الأقل الجانب الأكبر منه يجب توفيره بالموارد المحلية وكذلك تلبية إحتياجات القطاع الصناعى من المواد الأولية, الا أن القطاع الزراعى المصرى يعانى قدراً من الإخفاق فى تحقيق الأمن الغذائي, لذا تعد أهم التحديات المرتبطه بالامن الغذائى هى تحديات ومشكلات مرتبطه بالقطاع الزراعى نفسه. وعليه تتمثل مشكلة البحث فى السؤال الرئيسى التالى :

- ما مدى مساهمه القطاع الزراعى المصرى فى تحقيق الأمن الغذائى (الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية)

وتندرج من ذلك التساؤل عدد من التساؤلات الفرعيه هى :

- ما حجم الفجوة الغذائية وفقا للمؤشرات الدوليه والمحليه.

- ما هى أهم المعوقات التى تحول دون الإستخدام الامثل لإمكانيات القطاع الزراعى المصرى.

- ما هى أهم الآليات والسياسات التى من شأنها تعزيز القطاع الزراعى كركيزه لتحقيق الأمن الغذائى.

هدف البحث

انطلاقا من مكانة واهمية قضية الأمن الغذائى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن الزراعة المستدامة ركيزة أساسيه لتحقيق الامن الغذائى وان كلاهما جزء من اهداف التنمية المستدامة سواء على المستوى العالمى او المحلى. لذا يستهدف البحث:

- تحليل منظومة الامن الغذائى فى مصر ومحدداته ومؤشراته خلال الفتره من (2000-2018)

- تحليل اهم المعوقات والتحديات التى تواجه القطاع الزراعى المصرى.

- اقتراح الاليات والسياسات اللازمة والتى من شأنها تعزيز التنمية الزراعية المستدامة وبالتالى تعزيز الامن الغذائى فى مصر.

منهجية البحث ومصادر البيانات

اعتمد البحث بصفة أساسية على البيانات الثانوية المنشورة من الجهات والوزارات المعنية بموضوع البحث، كالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى البحوث والدراسات المرتبطة بموضوع البحث . واستند البحث على أسلوب التحليل الوصفي والكمي لإبراز الحالة الإتجاهية بين مؤشرات أداء القطاع الزراعى المصرى وبين مؤشرات الأمن الغذائى, وذلك مقارنة بالاهداف المعيارية للخطة الاستراتيجية للتنمية

الزراعية المستدامة 2030. وعلى اثر ذلك يستخدم البحث المنهج الإستنباطى فى صياغة آليات تعزيز دور القطاع الزراعى فى تحقيق الامن الغذائى فى مصر.

حدود البحث

يتطرق البحث الى تحليل تطورحجم الفجوة الغذائية فى مصر وفقا للمؤشرات الدوليه والمحليه خلال الفتره الزمنيه 2000-2018, وكذلك دراسة مؤشرات أداء القطاع الزراعى المصرى خلال نفس الفتره.

خطة البحث

اشتمل البحث على أربعة مباحث, حيث تناول المبحث الأول مفاهيم- الأمن الغذائي، ومفهوم الزراعة المستدامة وعلاقتها بالأمن الغذائى. واستعرض المبحث الثاني الأوضاع الراهنة للأمن الغذائي فى مصر وفقا للمؤشرات الدولية والمحلية. اما المبحث الثالث يتناول دراسة وتحليل لأهم التحديات التى تواجه القطاع الزراعى المصرى وتضعف من قدرته على تحقيق الأمن الغذائى, اما المبحث الرابع والأخير يتناول عدد من الآليات والسياسات المقترحة لتعزيز القطاع الزراعى وتحسين أوضاع الامن الغذائى فى مصر.

المبحث الأول

مفاهيم الأمن الغذائي والزراعة المستدامة

تباين مفهوم الامن الغذائى والزراعة المستدامة فيما بين الجهات المختلفة المعنية بتحديد تلك المفاهيم, كما تشهد تلك المفاهيم ومؤشرات قياسها تطورا سريعا نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك البيئيه المرتبطه بتلك المفاهيم.

أولا : مفهوم الأمن الغذائى

تتعدد تعاريف الامن الغذائى ولكنها تدور دائما حول قدرة الدولة على تلبية إحتياجات المجتمع من الغذاء الكافى والصحى خلال فتره من الزمن وتتبنى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية مفهومًا خاصًا بكل منها للأمن الغذائى على النحو التالى:

عرف مؤتمر الأغذية العالمى عام 1974 الأمن الغذائى بأنه ضمان توافر واستقرار المواد الغذائية الأساسيه على المستوى الدولى والوطنى . حيث قسم التعريف الأمن الغذائى الى مستويين رئيسيّين وهما المطلق والنسبي، فيعرف المطلق بأنه قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء داخلها بمستوى يتساوى مع الطلب المحلي ومعدلاته أو قد يفوقها أحياناً، ويمكن اعتباره غالباً بأنّه يحقق مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، أما الأمن الغذائي النسبي فإنه يشير إلى مدى قدرة الدولة

على إنتاج وإيجاد ما يحتاجه الشعب أو الأفراد من سلع وغذاء بشكل كلي أو جزئي وضمان الحد الأدنى من تلك الإحتياجات بانتظام [1] .

وتُعرِّف منظمة الصحة العالمية الشروط الخاصة بالأمن الغذائي بأنها توافر عدد من المعايير الهامة من أجل إنتاج، وصُنع، وإعداد وتوزيع الأغذية الآمنة والصحية بالشكل المُناسب لاستهلاك البشر. [2]

كما ركز تقريرالبنك الدولى عن الفقر والجوع عام 1986 على الفرق بين انعدام الأمن الغذائى المزمن المرتبط بانخفاض مستوى الدخل وتدهور مستوى المعيشه وبين انعدام الامن الغذائى المؤقت المرتبط ببعض الازمات العارضه مثل الكوارث الطبيعيه وبعض الازمات الاقتصادية.[3]

---

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO) World Food Summit, 13-17 November,Rome1996.PP2-3.
http://www.fao.org/wfs/index_en.htm

[2] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), World Health Organization (WHO), The state of food security and nutrition in the world 2018, Building climate resilience for food security and nutrition,2018.PP5-7.
https://www.who.int/nutrition/publications/foodsecurity/state-food-security-utrition-2018-en.pdf?ua=1

[3] World Bank: Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries,

وتُعرِّف مُنظمة الأغذية الزراعية (الفاو) الخاصة, الأمن الغذائي على أنه حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حاجته من الغذاء السليم ذي النوعية الجيدة بشكل مُستقر، حتى يتمكن من عيش حياته بشكل صحّي. [1]

ويتفق هذا التعريف مع تعريف " البنك الدولى فى عدم اشتراطه لمصدر الغذاء، سواء من الإنتاج المحلى أو من الواردات أو من كليهما معًا، ولكنه يختلف فى اشتراطه أن يكون الغذاء عاملاً أساسيًا فى حياة صحية ونشيطة.

وعرفت المنظمه العربيه للتنمية الزراعية الامن الغذائى العربى بأنه يعنى توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتمادًا على الإنتاج الذاتى أولاً، وعلى أساس الخبرة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل دولة عربية وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التى تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية.[2]

Washington,1986.P14.http://documents1.worldbank.org/curated/pt/166331467990005748/pdf/multi-page.pdf

[1]Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), The State of Food Insecurity in the World, the multiple dimensions of food security, Rome2013. http://www.fao.org/3/i3434e/i3434e.pdf

[2] جامعة الدول العربية, المنظمة العربية للتنمية الزراعية, تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربى, 2018.ص 13.

http://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2018.pdf

ويمكننا ان نستخلص من التعريفات السابقه أنه بصفه عامة هناك محورين أساسين لمفهوم الأمن الغذائى:

المحور الاول: هو كمية ونوع الغذاء المطلوب لتحقيق الامن الغذائى وذلك المحور للامن الغذائى يقع فى نطاق الدراسات الطبيه والزراعية اكثر من الدراسات الاقتصادية.

المحور الثانى : هو كيفيه الحصول على الغذاء سواء من المصادر المحلية او الاجنبيه وهنا اختلفت وتباينت الاراء.

فيرتبط المفهوم التقليدى للامن الغذائى بتحقيق الاكتفاء الذاتى باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها فى إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا. حتى وان تطلب ذلك التضحية بالاستخدام الامثل للموراد الزراعية, حيث ان الدول التى لا تستطيع توفير غذائها لشعبها يجعلها اكثر عرضه للضغوط السياسيه والاقتصادية خاصه فى عالم تسوده علاقات اقتصادية وسياسيه متوتره, لذلك يعتبر انصار ذلك الرأى ان معدل الاكتفاء الذاتى من المنتجات الغذائية هو اهم مؤشر للامن الغذائى. واهم الانتقادات الموجه لهذا الراى ان تحقيق الامن الغذائى بمفهوم الاكتفاء الذاتى فقط قد يتعارض

مع تحقيق مفاهيم أمنية اخرى مثل الامن البيئى والامن المائى وتوجيه الموارد نحو استخدامتها المثلى التى تحقق افضل عائد. [1]

على الجانب الاخر يرى البعض ان الامن الغذائى ليس من الضرورى ان يتحقق فقط بالاعتماد على الانتاج المحلى من الغذاء, وانما بقدرة الدولة الماليه لاستيراد ما يلزم لسد الفجوة الغذائية, وتوجه لهذه الاراء أيضا العديد من الانتقادات وهى ان العديد من الوقائع والاحداث تشير الى صعوبه حصول بعض الدول على ما يلزمها من غذاء فى بعض الاحيان, بالرغم من قدرتها على سداد قيمته نتيجة لبعض التوترات السياسيه أو الضغوط الاقتصادية, فضلاً عن احتمالات وضع عقبات من

---

[1] د. علي حافظ منصور, الاعتماد على الذات في الأمن الغذائي في مصر, مجلة مصر المعاصرة, الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع, مج 71 , ع 38, 1980, ص ص82-85.

فرق البعض بين الامن الغذائى القومى اوالكلى والامن الغذائى الفردى: حيث ان الامن الغذائى القومى والذى يعنى قدره الدولة على تأمين الاحتياجات الكلية من الغذاء سواء عن طريق الانتاج المحلى او الاستيراد. اما الامن الغذائى الفردى يتحقق عندما يستطيع جميع الافراد فى المجتمع فى الحصول على الغذاء الكافى وقد لا يتحقق الامن الغذائى الفردى لاسباب تتعلق بتوفير الغذاء والدخول واسعار الغذاء. كما ان الامن الغذائى الكلى لن يضمن وحدة تحقيق الامن الغذائى الفردى بدون اتباع سياسات مكملة تهدف الى عدالة توزيع الدخول ورفع مستوى المعيشه والعمالة وتحقيق تنمية اقتصادية وغيرها.

جانب المصدرين وعدم تأمين نقل كميات كبيرة من المواد الغذائية في أوقات الأزمات.[1]

وبناء على ما سبق يمكن تعريف **الاكتفاء الذاتى** بأنه هو: قدرة مجتمع ما على إنتاج جميع احتياجاته محليًا اعتمادًا على موارده المتاحة الطبيعية والبشرية والمالية دون الحاجة إلى الآخرين، وقد يكون الاكتفاء الذاتى من الغذاء كليًا أى إنتاج الغذاء الذى يحتاجه المجتمع بجميع أنواعه دون استيراد وقد يكون جزئيًا يرتبط بمجموعة من السلع دون الأخرى.

ونسبة الإكتفاء الذاتي الغذائي هوعبارة عن نسبة كمية الإنتاج الي كمية الإستهلاك كنسبة مئوية, فهو مقياس يعتمد في حسابه علي الكميات دون القيم, وبذلك لا يتأثر بالأسعار وتقلباتها, لذلك نسبة الإكتفاء الذاتي الغذائي تعطي إنطباعاً أكثر واقعية عن حالة الغذاء علي المستوي الوطني, فهي تعكس قدرة الإنتاج علي مواجهة متطلبات الإستهلاك.

وعليه يوجد اختلاف بين مفهومى الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى حيث أن الاكتفاء الذاتى مؤشر قومى يشير إلى أن مدى كفاية الإنتاج القومى من الغذاء لتغطية احتياجات المجتمع وعدم الاستيراد من الخارج, اما الأمن الغذائى يشترط لتحقيقه توافر عناصر كفايه الغذاء وتوافره واتاحته بالاضافه الى ضرورة وصوله للجميع

---

[1] جامعة الدول العربية, المنظمة العربية للتنمية الزراعية, تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربى, مرجع سابق 2018, ص 16.

وأن يكون الغذاء صحيًا وآمنًا. وسوف يتبنى البحث المفهوم التقليدى للامن الغذائى المرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتى ولكن مع عدم اهمال البعد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى فى توجيه الموارد واستخداماتها وذلك من خلال السعى الى تحقيق الامن الغذائى من خلال التنمية الزراعية المستدامة .

ثانيا : مفهوم الزراعة المستدامة وعلاقته بالامن الغذائى

تنطوى محاولة ايجاد تعريف دقيق ومباشر للزراعة المستدامه على تحديا واضحا ويرجع ذلك الى تباين وجهات النظر واهتمامات المعنيين بقضيه الاستدامة, وفيما يلى بعض التعريفات لمفهوم الزراعة المستدامة التى تناولتها الادبيات المختلفة:

- عرفت بعض الدراسات الزراعة المستدامة بأنها تعنى الاداء الزراعى الذى من شأنة تحسين الإنتاجية لمقابلة الطلب المتزايد, ويلاحظ ان التعريف ركز فقط على الانتاجية اى البعد الاقتصادى مع اهمال للعديد من العوامل الاخرى البيئيه والاجتماعية.[1]

- كما تناولت بعض الكتابات الزراعة المستدامة بأنها : الزراعة التى تقوم بإنتاج كميات كافية لغذاء ذو جودة عالية, مع الحفاظ على المصادر الطبيعيه وان تكون

((1)) J. W. Hansen. Is Agricultural Sustainability a Useful Concept? Agricultural Systems 50 (1996),PP 1l7- 120 Elsevier Science Limited.

آمنة بيئيا ومربحة اقتصاديا. وذلك التعريف يعد أكثر شمولا حيث يأخذ فى الحسبان كل من البعد الاقتصادى والبيئى ايضا. [1]

- كما عرفت المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية الزراعة المستدامة بأنها تلك التى تنطوى على الادارة الناجحة لموارد الزراعة من اجل تلبية الاحتياجات البشرية المتغيرة, مع الحفاظ على جودة البيئة وتحسينها والحفاظ على الموارد الطبيعية. ويركز ذلك التعريف على النهج العلمى, حيث الاهتمام بحجم الانتاجية لتلبيه الاحتياجات مع عدم اهمال البعد البيئى . [2]

- وعرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الزراعة المستدامة بأنها: "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وحفظها، وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسساتية بطريقة تضمن الحفاظ على التربة والماء والموارد الوراثية النباتية والحيوانية في بيئة غير متدهورة، ومناسبة تقنياً، وجيدة اقتصادياً، ومقبولة اجتماعياً ".[3]

((1)) John P. Reganold, Robert I . Papendick and James F. Parr, Sustainable agriculture. Scientific American 262(6), 1990,P 112-120.

((2)) The consultative Group on International Agricultural Research (CGIAR), The Eco regional Approach To Research In The CGIAR, 1993, P7. https://core.ac.uk/download/pdf/132694833.pdf

((3)) The Food and Agriculture Organization (United Nations) FAO, Sustainable agriculture and rural development,PP5-8 http://www.fao.org/3/u8480e/u8480e0l.htm

وعلى الرغم من تعدد التعريفات المتداولة عن الزراعة المستدامة الا ان أكثرها شمولا ما يرتكز على الثلاثة أبعاد الرئيسيه وهى البعد الاقتصادى, البعد البيئى واخيرا البعد الاجتماعى.[1]

---

[1] وفيما يلى تعريف موجز ومختصر للثلاثة أبعاد الاكثر شيوعا فى تقييم وقياس استدامة القطاع الزراعى.

مؤشرات البعد الاقتصادى يمكن قياس الاستدامة الاقتصادية من خلال مجموعة من المؤشرات هى الربحية والسيولة والاستقرار والانتاجية, كما اضافت بعض الكتابات مؤشر درجة الاستقلالية من ناحية التمويل اوحجم مديونية القطاع واعتماده على التمويل الخارجى. **مؤشرات البعد البيئى** :تحتوى المؤشرات البيئيه على الانشطة ذات الاثر المباشر على البيئة حيث تشتمل على العديد من الموضوعات مثال الموارد المائية, موارد الطاقة غير المتجددة, ادارة الاراضى . **مؤشرات البعد الاجتماعى** البعد الاجتماعى للاستدامة بالقطاع الزراعى يرتبط بالعاملين فى ذلك القطاع وقد تم تجميع مؤشرات البعد الاجتماعى فى ثلاث فئات رئيسيه هى التعليم, ظروف العمل (عبء العمل, وقت العمل), نوعية الحياة وتقاس (بمستوى الدخل, الخدمات الاساسية فى البيئه الريفيه, وضع المرأة فى المجتمع الريفى, مستوى الرعاية الصحية). لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى :

- Evelien M. de Olde and others, assessing sustainability at farm-level: Lessons learned from a comparison of tools in practice, Ecological Indicators 66 (2016),PP 391–404.

Contents lists available at Science Direct :

www.elsevier.com/locate/ecolind

- Environmental Indicators for Agriculture, Methods and Results, Organization FOR Economic CO-Operation and Development "OECD" , 2001.

ويتضح من التعريفات السابقه أن من أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة تحقيق الامن الغذائى بالاضافه الى العديد من الاهداف الاخرى مثال المساهمه فى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظه على الموارد المائية والمساهمه فى التنمية الاجتماعية وتوفير فرص عمل وتخفيف مشكلة البطالة.

ومن ثم تعتبر التنمية الزراعية المستدامة المرتكز الأساسي الذي يضمن الأمن الغذائي لأي دولة، ويؤمن المواد الأولية للكثير من الصناعات, الا ان القطاع الزراعى في مصر يواجه العديد من التحديات التى تعوق تحقيقه لما هو مستهدف منه. وسوف نلقى الضوء على تلك التحديات لاحقا. [1]

[1] د. فرج الله عائدة بلعقون, دور الزراعة فى تحقيق الأمن الغذائى فى الجزائر, ,رسالة لنيل درجه الماجستير فى العلوم الاقتصادية,قسم العلوم الاقتصاد,كليه العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر3, 2017, ص ص 17-22.

المبحث الثانى

مؤشرات الأمن الغذائى فى مصر

فيما يلى تقييم لحالة الأمن الغذائى فى مصر وفقا لدلائل المؤشر العالمى للأمن الغذائى, كأحد المؤشرات الدوليه الهامه للامن الغذائى, وكذلك تحليل المؤشرات المحليه (الفجوة الغذائيه, نسب الاكتفاء الذاتى) والتى تعكس حاله الامن الغذائى محليا .

أولا: الامن الغذائى فى مصر خلال الفتره من 2012-2018 وفقا للمؤشر العالمى للامن الغذائى. Global Food Security Index (GFSI)

تعددت مؤشرات الامن الغذائى بتعدد الجهات التى تصدرها, فبعد أن كانت منظمة الاغذية والزراعة FAO هى الجهة المنوط بها اصدار مثل هذه المؤشرات[1] ,

---

[1] مؤشرات الامن الغذائى لمنظمه الاغذيه والزراعة (FAO) تتكون من 30 مؤشر موزعين على الاربع ابعاد الرئسيسه وفقا لتعريف الامن الغذائى بمفهومه الشامل والمستدام كما يلى:

أ-**الاتاحة او التوفّر :(Availability)** ويشير مفهوم هذا البعد إلى ضرورة توفّر الغذاء بكميّات تكفي افراد المجتمع وأن يكون ذلك من ضمن المخزون الاستراتيجي. وذلك سواء عن طريق الإنتاج المحلى او الورادات. ويتكون من خمس مؤشرات فرعية.

ب-**إمكانية الحصول عليه** (الوصول)**Food Accessibility** هو أن تكون أسعار السلع والمنتجات ضمن متناول يد الأفراد، أو إمكانية تقديمه للأفراد على شكل معونة للطبقات الأكثر فقراً. أى ان امكانيه الوصول تتوقف على عدة عوامل رئيسيه منها الدخل المتاح للاسره, وطريقة توزيع الدخل داخل الاسره, وعلى أسعار المواد الغذائية. ويتكون من ثمانية مؤشرات فرعية.

شهد العالم فى عام 2012 اطلاق مؤشر الامن الغذائى العالمى (Global Food Security Index – GFSI).[1]

ويتميز مؤشر الأمن الغذائى العالمى الذى تصدره الإيكونوميست عن مؤشرات الأمن الغذائى التى تصدرها الفاو بأن الاول يمكن عقد مقارنات من خلاله بين

ج- **مأمونية الغذاء والاستخدام (Food Safety):** وهي ضمان صحة الغذاء وسلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري.بالاضافه الى ضرورة توفر المياه النظيفه والصرف الصحى الآمن والرعايه الصحيه حتى يمكن استيفاء جميع الاحتياجات الفسيولجيه والوصول الى الرفاهية التغذوية. ويتكون من عشرة مؤشرات فرعية.

د- **الاستقرار Stability:** ويركّز هذا البعد على ضرورة الحفاظ على أوضاع الغذاء، وضرورة توفّر الأبعاد الثلاثة السابقة مع بعضها البعض دون أن يحدث عليها أي تغيير. ويتكون من سبعة مؤشرات فرعية.

-Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), Sustainable development goals, Building a Common Vision for Sustainable Food and Agriculture.Principles and Approaches, Rome2014,PP16-19. http://www.fao.org/3/a-i3940e.pdf

[1] مؤشر الامن الغذائى العالمى (Global Food Security Index – GFSI) وهو من اعداد وحدة الدراسات بصحيفة الايكونوميست Economist Intelligence Unit (EIU) وذلك بتكليف من مؤسسة دوبونت, ويوفر معلومات مفصله عن نقاط كل دولة, بما يمكن من اكتشاف وتحليل الاتجاه العام السنوى لتطور الامن الغذائى مع تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف كل اربع سنوات, وجدير بالذكر انه لتقدير قيمة هذا المؤشر يتم احتساب نتيجة المؤشرات النوعية الثلاث (القدرة,الاتاحه, الجوده والسلامة) على اساس المتوسط المرجح لبعض المؤشرات التابعة لها ومن ثم يتم احتساب النتيجه النهائية للمؤشر العام كمتوسط مرجح للمؤشرات الفئوية الثلاث, ويتم تنميط جميع الدرجات على مقياس من 0-100 حيث 100 الاكثر ملائمة.

الدول المختلفه على أساس المؤشر العام أو المؤشرات الفئويه الثلاث (القدرة على تحمل تكاليف الغذاء, الاتاحة, جودة وسلامة الاغذية) او على مستوى المؤشرالمفرد وعددهم 28مؤشر, ومن ثم يمكن مقارنة مؤشرات الامن الغذائى لمصر بدول العالم الأخرى من خلال مؤشر الأمن الغذائى العالمى. [1]

---

[1] **المؤشر الفئوى القدره على تحمل تكاليف الاغذيه:** يقيس ذلك المؤشر قدرة المستهلك على شراء المواد الغذائية ومدى تعرضها لصدمات الاسعار, ومدى وجود برامج لدعم المستهلك فى الظروف الغير عادية, وما لا شك فيه ان اقدره على تحمل تكاليف المواد الغذائية يعد جانب هام من الامن الغذائى, وتحسب نقاط هذا المؤشر بناء على المجموع المرجح لنقاط المؤشرات الرئيسيه السته (استهلاك الغذاء كنسبة من الانفاق الاسرى, نسبة السكان تحت خط الفقر العالمى,الناتج المحلى الاجمالى للفرد PPP, التعريفات الجمركية على الورادات الزراعية, وجود برامج شبكات الامان الغذائى, توفر التمويل للمزارعين). وتحسب نقاط هذا المؤشر بناء على المجموع المرجح لنقاط المؤشرات الرئيسيه السته التابعه له.

- **المؤشر الفئوى توافر الاغذية (الإتاحة)** : يعمل هذا المؤشر على تقييم العوامل التى تؤثر على إمدادات الغذاء وسهولة الحصول عليه, وقدرة الدولة على انتاج وتوزيع المواد الغذائية. كما أن صعوبة الحصول على الغذاء وتقلب الاسعار يؤثر بالسلب على مؤشر توافر الاغذية. وتحسب نقاط هذا المؤشر بناء على المجموع المرجح لنقاط المؤشرات الرئيسيه الثمانية التابعه له.

- **المؤشر الفئوى جودة وسلامة الاغذية** : يعمل هذا المؤشر على تقييم تنوع وجودة وسلامه النظام الغذائى بما يضمن تحقيق مفهوم "الطعام المغذى الذى يلبى الاحتياجات الغذائية". وتحسب نقاط هذا المؤشر بناء على المجموع المرجح لنقاط المؤشرات الرئيسيه الخمسة التابعه له. وقد تم اضافه مؤشر الموارد الطبيعيه فى عام 2017.

لمزيد من التفصيل عن تعريف المؤشرات الرئيسيه للمؤشرات الفئوية الثلاث ووحدة قياس كل منها, يرجى الرجوع الى :

كما تتميز مؤشرات الايكونوميست ايضا بانها يتم تحديثها باستمرار على اساس ربع سنوى لتاخذ تغيرات الاسعار فى الاعتبار, ويوضح الجدول رقم 2 بالملحق المؤشرات النوعية والفرعيه لمؤشر الأمن الغذائى العالمى, فى حين أن مؤشرات الفاو لا تتيح المقارنات الا على مستوى المؤشر المفرد (وعددهم 30 مؤشرا).

وفيما يلى تقييم لحالة الامن الغذائى فى مصر وفقا للمؤشر العالمى للامن الغذائى

يوضح الجدول رقم 3 بالملحق والشكل رقم 2 النقاط التى احرزتها مصر وترتيبها مقارنة بدول العالم, حيث أحتلت مصر فى عام 2018 المركز 61 بين دول العالم (113 دولة) وحصلت على 100/56.3 نقطة بالنسبة للمؤشر العام للامن الغذائى, والمركز 76 بنقاط 100/45.2 نقطة بالنسبة للمؤشر النوعى القدره على تحمل التكاليف, والمركز 39 بنقاط 100/66.2 نقطة بالنسبة للمؤشر النوعى الاتاحة (التوفر), والمركز 57 بنقاط 100/56.7 نقطة بالنسبة بالنسبة للمؤشر النوعى للجودة والسلامة.

-Committee on World Food Security (CFS), Global Strategic Framework for Food Security and Nutrition,2017,PP30-33. http://www.fao.org/3/a-mt648e.pdf

شكل2: ترتيب مصر بين دول العالم (113 دولة) وفقا لمؤشر الامن الغذائى خلال الفتره2012-2018.

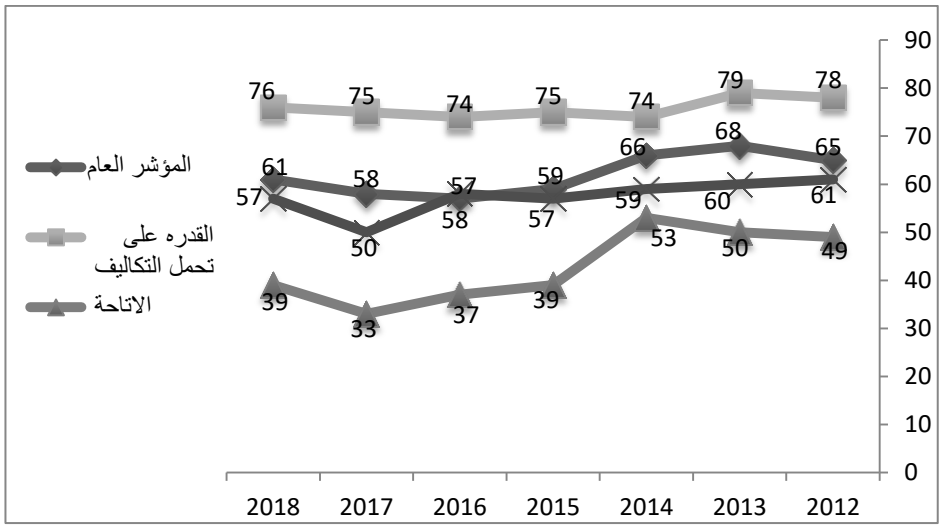

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الامن الغذائى العالمى (2012-2018).

-The Economist Intelligence Unit Limited (EIU), Global Food Security Index (GFSI), (2012-2018) https://foodsecurityindex.eiu.com/Resources

ويلاحظ ان عام 2018 قد شهد تدهور ترتيب مصر مقارنه بعام 2017 لكل المؤشرات, الا انه بوجه عام قد تحسن الترتيب بالنسبة للمؤشر العام والمؤشرات النوعية الثلاث القدرة على تحمل التكاليف , الاتاحة, الجودة والسلامة, فى 2018مقارنه بعام2012 كذلك شهدت تلك الفتره تحسن فى النقاط التى احرزتها

والتى ارتفعت من 100/51.2 نقطه فى عام 2012 الى 100/56.3 نقطه فى 2018, وبصفه عامة تصنف مصر ضمن الدول الأكثر تحسناً.[1]

وعلى الرغم من ان نقاط المؤشر العام للامن الغذائى التى احرزتها مصر قد شهدت تحسنا خلال الفتره 2012 – 2018, الا ان هناك فجوه سالبه بين نقاط المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لمصر والمتوسط لدول العالم ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال الفترة الزمنية المشار اليها, ويوضح كلا من الجدول رقم4 بالملحق والشكل 3 الفجوه السالبه بين نقاط المؤشر العام لمصر والمتوسط لدول العالم ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا, اما بالنسبه لمؤشر القدره على تحمل التكاليف فكان الفجوه السالبه بين نقاط المؤشر العام لمصر والمتوسط لدول العالم ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا اكثر اتساعا ويمكن إرجاع ذلك لارتفاع اسعار المواد الغذائية بصفة عامة فى مصر بمعدلات تفوق الزيادة فى الدخول, اما بالنسبه للمؤشر النوعى الاتاحه فقد شهد تحسن ملحوظ وارتفاع فى نقاط المؤشر لمصر مقارنه بالمتوسط لدول العالم ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا, اما المؤشر النوعى الجوده والسلامه لمصرفقد شهد تحسن طفيف خلال الفتره وذلك

---

[1] The Economist Intelligence Unit Limited (EIU), Global Food Security Index (GFSI), (2012-2018)

https://foodsecurityindex.eiu.com/Resources

مقارنه بالمتوسط العام لنقاط مؤشر الجوده والسلامه لدول العالم مما يعكس المحاولات الجديه لمصرلاستيفاء معايير التغذية وتنوعها.[1]

[1]Global Food Security Index, Resource library, Global Food Security Index model (2012-2018) https://foodsecurityindex.eiu.com/Resources

شكل 3 : تطور مؤشر العالمى للامن الغذائى لمصر مقارنه بالمتوسط العام لدول العالم ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال الفتره 2012- 2018 . (نقاط/100)

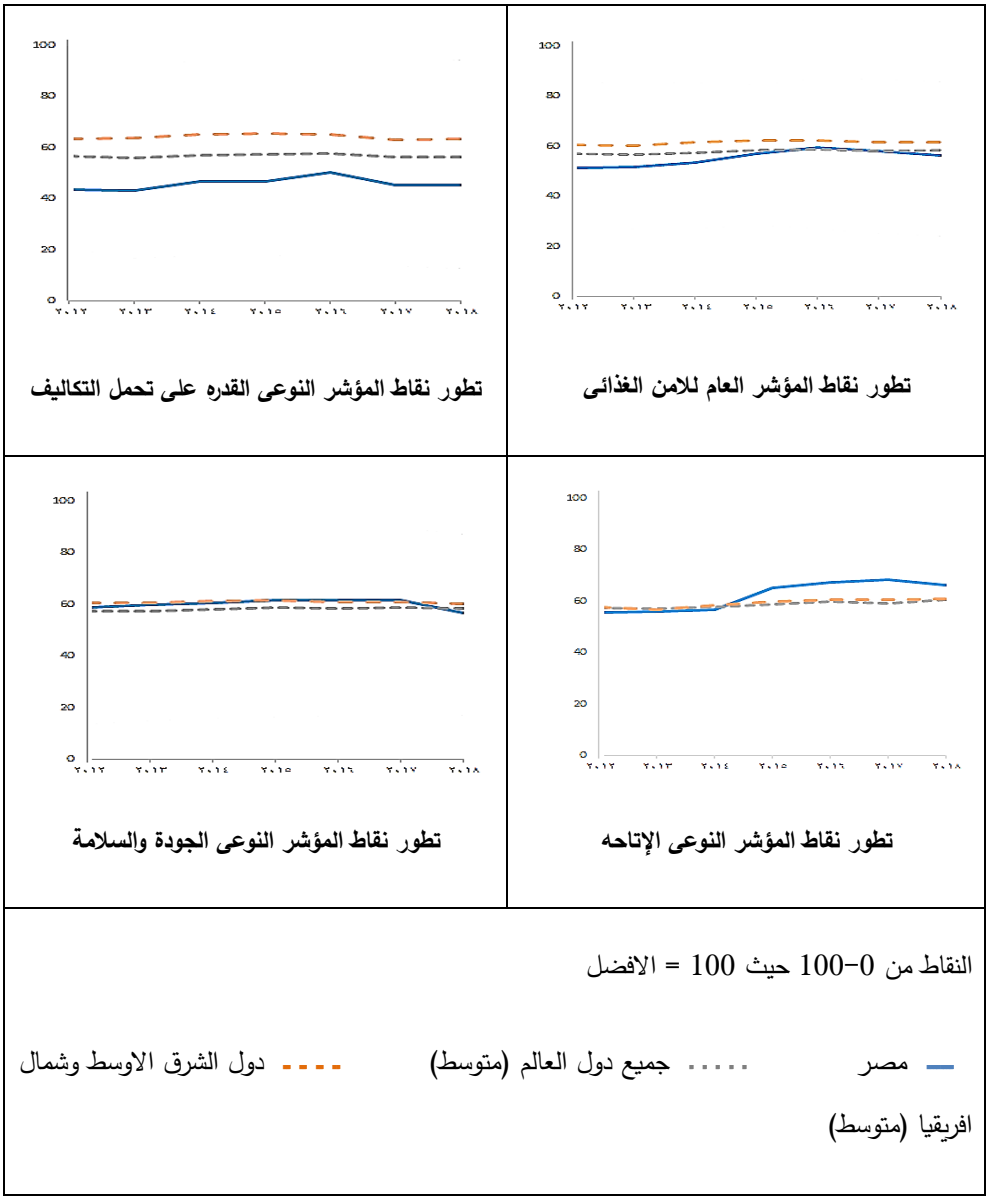

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الامن الغذائى العالمى (2012-2018).

, Resource library, Global Food Security Index Global Food Security Index model (2012-2018) https://foodsecurityindex.eiu.com/Resources

ثانيا : المؤشرات المحلية لأوضاع الأمن الغذائى فى مصر

تعتبر إتاحة الغذاء المحور الأول لمحاور الأمن الغذائى ويتم قياسها على المستوى القومى من خلال تحليل تطور كل من حجم الفجوة الغذائية ونسب الإكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الرئيسية حيث تتحدد قدرة الدولة فى تحقيق قدر اكبر من الامن الغذائى كلما ارتفعت قدرتها على توفير الامدادات الغذائية الكافية من الانتاج المحلى والحد من الاعتماد على الواردات الزراعية :[1]

ويتضح من بيانات الجدول رقم 5 بالملحق والشكل رقم (4) عجز القطاع الزراعى عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايده للسكان وبالتالى تراجع معدلات الاكتفاء

---

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى, قطاع الشئون الاقتصادية, نشرة الإحصاءات الزراعية, اعداد مختلف,2012-2018

- د. سرحان احمد سليمان, تقييم حالة الأمن الغذائي لمحاصيل الحبوب في مصر, الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الخامس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين- مستقبل الغذاء في مصر, 2017, ص35-38.

- د. حمدي عبده الصوالحى, السياسات والبدائل الممكنة لمواجهه أزمة القمح, مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار, ديسمبر 2003.

Available online at http://www.idsc.gov.eg/default.aspx

- د. أسامة بدير, تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر (الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية), مركز الأرض لحقوق الإنسان, سلسلة الأرض والفلاح العدد رقم (48), مارس2010, ص ص32- 35.

الذاتى وتزايد الفجوة الغذائية لمعظم الحاصلات الزراعية والمواد الغذائيه الهامة منها القمح, الذرة الشامية, والفول الجاف, العدس, الارز . فالبنسبه للقمح وهو يعد من أهم الحبوب الغذائيه فقد انخفضت نسبه الاكتفاء الذاتى من 59.5% عام 2000 الى 34.5% عام 2018, وبالنسبه للذره الشاميه فقد انخفضت نسبه الاكتفاء الذاتى من 58.7% عام 2000 الى 47% عام 2018, وكذلك الفول الجاف وهو يعد من أهم البقوليات فى مصر فقد انخفضت نسبه الاكتفاء الذاتى من 64.9% عام 2000 الى 30.7% عام 2018, اما العدس فنسبه الاكتفاء الذاتى منه اقل 2% فى 2018 كما تزايدت الفجوة الغذائيه لكل من اللحوم الحمراء والدواجن وبالتالى تزايد حجم الورادات من السلع الغذائيه وتزايد عجز الميزان التجارى. والجدير بالذكر ان نسبة الاكتفاء الذاتى قد ارتفعت فى القليل من السلع, منها : قصب السكر،

الفاكهة [1]

شكل 4 : نسب الاكتفاء الذاتى من اهم السلع الغذائية خلال الفتره 2000-2018

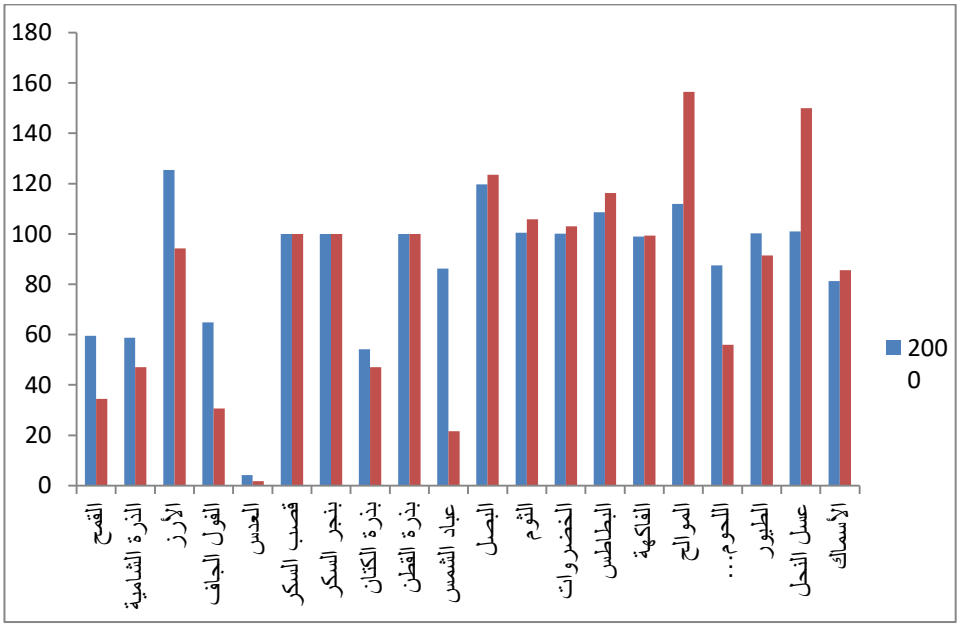

المصدر :جمعت وحسبت من

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية (أعداد متفرقة).

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.الكتاب الاحصائى السنوى, اعداد متفرقة

[1] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية .

ومع تزايد حجم الفجوة الغذائيه واتساعها وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى ارتفعت معدلات استيراد السلع الغذائية مما انعكس بالسلب على الميزان التجارى للسلع الغذائيه. [1]

كما هو موضح أيضا فى الجدول رقم 6 بالملحق فقد زادت كميه واردات الحبوب من 9.2 مليون طن فى عام 2000 الى 21.1 مليون طن فى 2018, ويعد القمح من اهم الحبوب التى ارتفعت كميه الواردات منه خلال تلك الفتره من 6.2 مليون طن فى 2000 الى 12 مليون طن فى 2018 , كما تضاعفت قيمه واردات القمح من 4.4 مليار جنيه فى 2000 الى حوالى 47 مليار جنيه فى 2018. كما تضاعفت الكمية المستورده من البقوليات من 371 الف طن الى 660 الف طن خلال نفس الفتره, كذلك زادت كميه الواردات من الحاصلات النشويه من 35 الف طن الى 139 الف طن, اما اللحوم الحمراء فقد ارتفعت الواردات منها من 99 الف طن بقيمه 635 مليون جنيه فى 2000 الى 625 الف طن بقيمه 2.6 مليار جنيه فى 2018.[2]

---

[1] تعرف الفجوة الغذائية بانها الفرق بين كمية الإنتاج المحلى من السلع الغذائية والكمية المستهلكة منه, اما نسب الاكتفاء الذاتى عبارة عن النسبة المئوية لخارج قسمة كمية الإنتاج المحلى من سلعة ما على كمية الاستهلاك المتاح منها.

يقوم الجهاز المركزى بحساب الاستهلاك الكلى بالمعادلة التالية :الاستهلاك الكلى = الإنتاج الفعلى + الواردات – الصادرات + فرق المخزون أول المدة وآخر المدة .

[2] تعد الزيادة الكبيرة فى عجز الميزان التجارى انعكاس لعدة عوامل فى مقدمتها عجز الانتاج المحلى عن تحقيق حد الاكتفاء الذاتى بالاضافة الى التقلبات فى الاسعار العالمية للسلع الغذائية

ويوضح الجدول رقم 7 بالملحق تطور كمية وقيمة الورادات والصادرات والميزان التجارى لاهم المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية خلال الفتره 2000-2018, حيث ارتفع عجز الميزان التجارى لاهم المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية خلال الفتره من 13 مليار فى عام 2000 الى حوالى 77 مليار فى عام 2018 مما يشكل عبئا على الاقتصاد الوطنى.

وجدير بالذكر ان تراجع نسب الاكتفاء الذاتى يتناقض مع المستهدف من استراتيجيه التنمية الزراعية المستدامه 2030, فعلى سبيل المثال استهدفت الخطة الارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتى من القمح الى 74% ومن الذرة الشامية الى 78% [1].

وكما سبق الإشاره, إن الارتقاء بالقطاع الزراعى وزياده انتاجيته من المقومات الرئيسيه لتحقيق الأمن الغذائى, ومن ثم فإن الاخفاق فى تحقيق الإكتفاء الذاتى الغذائى يعنى ضرورة دراسة وتحليل المعوقات والتحديات التى تواجه نمو القطاع الزراعى.

وزيادة الطلب المحلى على السلع الغذائية نتيجة زيادة عدد السكان ادى الى ارتفاع قيمه العجز فى الميزان التجارى من حوالى 13 مليار فى عام 2000 الى حوالى 77 مليار فى عام 2018.

[1] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء, النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية (أعداد متفرقة) .

- د. محمد حسين أمين محمد, إمكانيات تقليل الورادات من السلع الغذائية الأساسية فى مصر, رسالة لنيل درجه ماجستير التخطيط والتنمية, معهد التخطيط القومى, 2017, ص125-130.

المبحث الثالث

أهم التحديات التى تواجه القطاع الزراعى فى مصر وتضعف من امكانية تحقيق الامن الغذائى

تمثلت رؤيه استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 فى "السعى إلى تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعى ديناميكى قادر على النمو السريع المستدام." وتمثلت الاهداف الرئيسيه لتلك الاستراتيجية فيما يلى : [1]

- الإستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية .
- تطوير الانتاجية الزراعية لوحدتى الارض والمياه .
- تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائي من سلع الغذاء الاستراتيجية .
- تدعيم القدره التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية .
- تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفى .

وقد انبثقت عن استراتيجيه 2030 للتنمية الزراعية المستدامه الخطة التنفيذيه الاولى التى تغطى سبع سنوات اعتباراً من 2010-2017, وقد إنطوت الخطة التنفيذيه الاولى على العديد من المستهدفات ذات الاولوية التى تتعلق بالانتاجية

---

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى, إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030, 2009 مرجع سابق, ص 35. http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/egy141040.pdf

والاستثمار والعمالة والدخل بالقطاع الزراعى, وبمراجعة الوضع الراهن للقطاع الزراعى ودراسة وتحليل أهم مؤشرات اداء القطاع خلال الفتره 2000- 2018 إتضح أن القطاع الزراعى يواجه العديد من التحديات التى تمثل معوقا أمام استدامة القطاع بصفة عامة, وتحقيق الامن الغذائى بصفه خاصه. وفيما يلى تفنيد أهم تلك التحديات. [1]

أولا- انخفاض وتراجع نسبة الاستثمارات فى القطاع الزراعى الى الاستثمارات الكلية

تنشأ أهمية الاستثمار الزراعى فى محورين اولهما التوسع الافقى وهو ما يعنى إمكانيه الإهتمام باستصلاح اراضى جديده, والثانى التوسع الرأسى بما يعنى إمكانية زياده الاهتمام بجودة وانتاجيه الفدان وكلا المحورين يمثلان اهميه كبيره للامن الغذائى المصرى. وتوضح بيانات الجدول رقم (8) بالملحق والشكل رقم 5 ان قيمة الاستثمارات الزراعية بلغت فى عام عام2000 حوالى 8.13 مليار جنيه بنسبه 12.6% من جملة الاستثمارات والتى انخفضت إلى حوالى7.42 مليار

[2] لمزيد من التفصيل برجاء الجوع الى : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى, وثيقة الخطة التنفيذية الاولى 2017/2010 لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030, 2010.

جنيه عام 2005 بنسبة حوالي 7.7% فقط من جملة الاستثمارات ثم إستمرت تلك النسبة فى الانخفاض حتى بلغت حوالي 3.4% فقط عام 2018/2017.[1]

شكل 5 : نسبة الاستثمارات فى القطاع الزراعى الى الاستثمارات الكلية بالاسعار الجارية خلال الفتره (2018/2017-2001/2000)

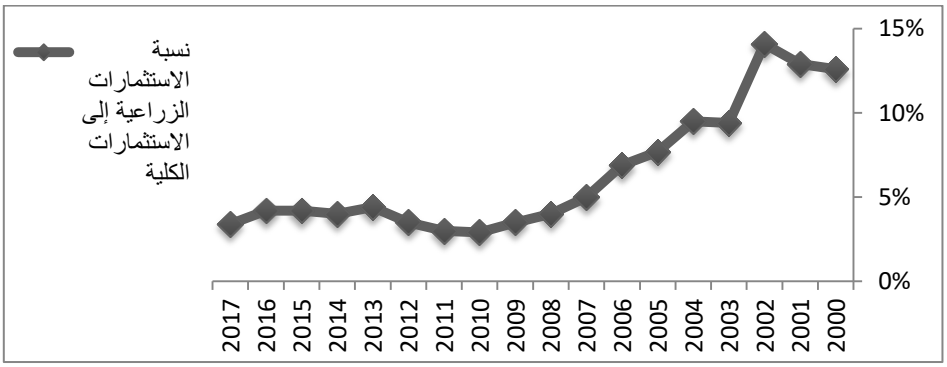

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, الكتاب الاحصائى اعداد متفرقه.

– الموقع الالكترونى لوزراة التخطيط والتنمية الاقتصادية– الحسابات القومية للاقتصاد القومي – سنوات مختلفة.

www.mpmar.gov.eg

ثانيا– انخفاض نسبة الاستثمار الزراعى العام الى الاستثمار الزراعى الكلى

إن نقطه الانطلاق لتحقيق إنجازات تنموية تتمثل فى الانفاق الاستثمارى العام الذى تقوم به الدولة موجها لتدعيم البنيه الأساسيه للقطاع وتجهيز مناطق الإستصلاح الجديده مما ينعكس ايجابا على استدامة القطاع الزراعى. ويوضح كلا من الشكل

[1] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري – الحسابات القومية للاقتصاد القومي – سنوات مختلفة.

رقم 6 والجدول رقم **9** بالملحق تطور مساهمة كل من الاستثمارات العامة والخاصة فى القطاع الزراعى خلال الفتره (2001/2000- 2017 /2018), وتشير البيانات إلى أن الوزن النسبي للاستثمار العام من إجمالي الاستثمار انخفض من حوالى 40% فى عام 2000 الى 35.2% فى عام 2017 . وهو ما يعد إنعكاس لتوجهات الدولة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي, حيث تقليص دورها الاقتصادي وترك الدور التنموي للقطاع الخاص.[1]

وإذا كان تقليص دور الدولة في الاقتصاد القومي بصفة عامة مقرراً كسياسة عامة، وإذا كان مقبولا ترك قوى السوق تعمل في مجالي الإنتاج والتسويق الزراعيين، فمن الضروري أن يستمر دور الدولة في مجال الاستثمار الزراعي بهدف مساندة الاستثمار الخاص الذي مازال محدوداً كما ونوعا بالمقارنة بما تتطلبه تنمية هذا القطاع.

[1] د. سميره أنور متولى حميدة, دراسة اقتصادية لأهم العوامل المحددة للإستثمار الزراعى فى جمهورية مصر العربية ، مجلة العلوم الاقتصادية و الاجتماعية الزراعية, كلية الزراعة, جامعة المنصورة, العدد 7, ص ص 1013-1016, 2016.

شكل 6 : تطور الاستثمار الزراعى العام والخاص بالاسعار الجارية

خلال الفتره (2000-2018)

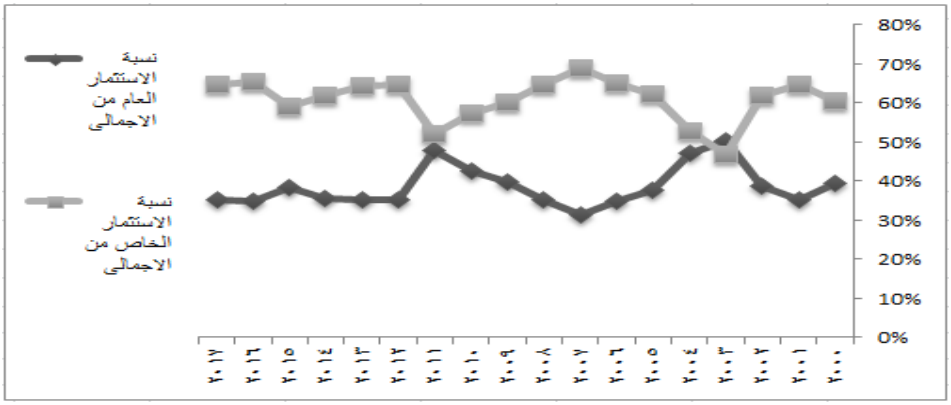

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, الكتاب الاحصائى اعداد متفرقه.

- الموقع الالكترونى لوزراة التخطيط والتنمية الاقتصادية- الحسابات القومية للاقتصاد القومي – سنوات مختلفة.
www.mpmar.gov.eg

كما أن إنخفاض مساهمه الدولة فى الاستثمار الزراعى يتناقض مع ماهو مستهدف تحقيقه فى المرحلة الاولى من مراحل تطبيق استراتيجيه التنمية المستدامه 2030 والتى غطت الفتره من 2010 حتى 2017, والتى استهدفت ان يكون اجمالى الاستثمارات المطلوبه خلال السبع سنوات حوالى 106.6مليار جنيه ويساهم فى هذه الاستثمارات كلا من الحكومه بنسبه تبلغ نحو 46% والقطاع الخاص بنسبة 54%[1], ويؤكد على هذه الضرورة ما تبرزه الاحصاءات حول

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى, وثيقة الخطة التنفيذية الاولى 2017/2010 لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030, مرجع سابق, 2010. ص×

التراجع الواضح لمعدلات استصلاح الأراضى فى ظل محدودية الإنفاق الاستثمارى العام خلال الفتره 2002-2007, حيث تراجع بالاسعار الجارية من نحو 18 مليار جنيه فى الفترة 97/ 98- 02/01 الى نحو 15.2 مليار جنية فى جملة السنوات الخمس التالية 2002- 007 .[1]

ثالثا- إنحفاض نسبة الإستثمار فى البحوث الزراعية

إن الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال الزراعة يعتبر ضروريا لتطوير تكنولوجيا الإنتاج, الا ان معدلات استفادة الزراعة المصرية من مؤسسات البحث العلمى ليست بالمستوى المطلوب, ويرجع ذلك لأسباب يتمثل معظمها في تقليص موازناتها السنوية والتي تكاد أن تغطى فقط الأجور والمرتبات دون اتاحة مخصصات مالية تذكر للبرامج البحثية. حيث أن موازنة مؤسسات البحث والارشاد الزراعي تكاد لا تتعدى حاجز 0.01% من الناتج المحلى الزراعي سنويا مقابل حوالى 2.5%- 3% في الدول المتقدمة، بل وفي العديد من الدول النامية. [2] وإن كان هذا

---

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى, إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030, مرجع سابق, 2009, ص 2

[2] وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى, إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030, 2009, مرجع سابق, ص 28.

الوضع قد تحسن نسبيا حيث شكلت مخصصات المركز القومي للبحوث الزراعية في عام 2017/ 2018 نحو 0.5% من الناتج المحلى الزراعي. [1]

وكما يتضح من الشكل رقم 7 أن الرواتب تستنفذ الجزء الأكبر من مخصصات البحوث الزراعية، حيث بلغت حصتها 84.8 % في المتوسط سنويا خلال الفترة 2018/2017-2014/2013 ولم تشكل تكاليف التشغيل والاستثمارات سوى 5.3% , 5.5% من هذه المخصصات لكل منهما على الترتيب. مما يؤثر سلبا على مخرجات هذه البرامج. [2]

[1] محسوب من :وزارة المالية – الموازنة العامة للدولة، ووزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري – الحسابات القومية للاقتصاد المصري.

[2] د. عبد الفتاح محمد حسين, السياسات الاستثمارية للقطاع الزراعى فى إطار استراتيجية التنمية المستدامة"رؤية مصر 2030", معهد التخطيط القومى, سلسلة كراسات السياسات , عدد 9 يناير 2019. ص 12.

شكل 7 : هيكل موازنة مركز البحوث الزراعية خلال الفتره (2013- 2018)

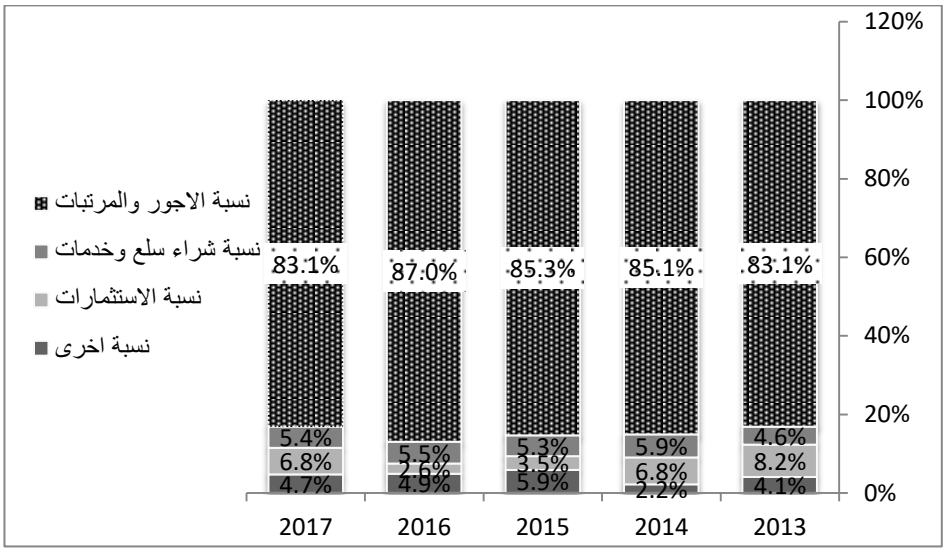

المصدر : وزارة المالية- الموازنة العامة للدولة- سنوات مختلفه.

رابعا- انخفاض مستوى إنتاجية الفدان[1]

على الرغم مما تحقق من زيادة في إنتاجية الفدان خلال العشرين سنه الأخيرة، إلا أن كل هذه الزيادة لا تعكس الإمكانيات الكامنة للقطاع الزراعى, حيث تضمنت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لمصر 2030 تقديرات حول مستوى الانتاجية المستهدف من الحاصلات المختلفه, والتى يمكن تحقيقها فى ظل الامكانيات الحالية للقطاع واتباع الممارسات الزراعية الموصى بها. الا ان البيانات الفعليه توضح انخفاض الانتاجية الفعليه للفدان عن المستهدف تحقيقها, فوفقا للبيانات الرسميه الوارده فى النشرات السنويه للارقام القياسيه للانتاج الزراعى وكما هو موضح فى الشكل رقم 8 والجدول رقم 10 بالملحق إن معدلات نمو إنتاجية الفدان خلال الفتره 2000- 2018 قد تأرجحت ما بين الزيادة والنقصان, بمعدل نمو

---

[1] الإنتاجية الفدانية يُقصد حجم ما يُغِله الفدان من المحصول المزروع. ويتم حساب متوسط الإنتاجية الفدانية عن طريق قسمة حجم الإنتاج الكلي من المحصول على المساحة الكلية المنزرعة بهذا المحصول.

والرقم القياسى لمتوسط إنتاجية الفدان: يشتمل على 30 مفردة سلعية من مفردات الانتاج الزراعى هى: قمح, شعير, ذرة شامية, ذرة رفيعه, ذرة صفراء, أرز, فول جاف, عدس, ترمس, حمص, حلبة, فول اخضر, قطن زهر, كتان, تيل الياف, فول سوادانى, سمسم, كتان قش, بذر كتان, عباد الشمس, فول الصويا, قصب السكر, بنجر السكر, بصل, بذور برسيم,خضر شتويه, خضر صيفيه, خضر نيليه, موالح, فاكهه, نباتات عطرية. والتى تشغل معا ما يقرب من 96% من إجمالى المساحة المحصولية.

متوسط لإنتاجية الفدان خلال 2000– 2018 يعادل 27.3%.[1] وهو ما يعتبر دون مستوى الاثار المرتقبه لتطبيق الخطة التنفيذيه الاولى لاستراتيجيه التنمية الزراعية المستدامه 2030, حيث ان معدل النمو المستهدف 54%.[2]

شكل 8 : معدل النمو فى متوسط إنتاجية الفدان خلال الفتره 2000– 2018

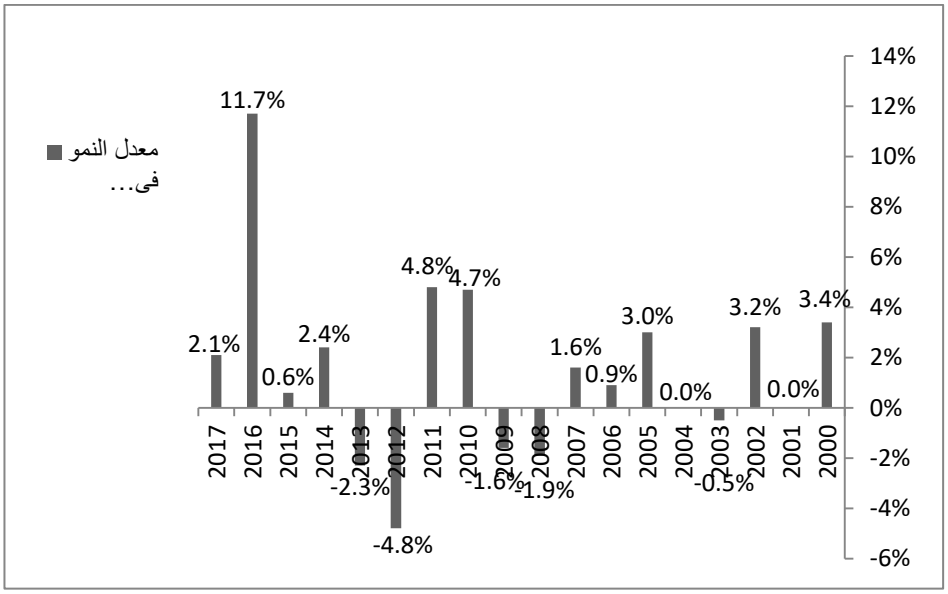

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, النشرية السنوية للارقام القياسية للإنتاج الزراعى, اعداد متتاليه من 2000–2019.

[1] الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, النشرية السنوية للارقام القياسية للإنتاج الزراعى, اعداد متتاليه من 2000–2019.

[2] لمزيد من التفصيل برجاء الجوع الى: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى, وثيقة الخطة التنفيذية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030, مرجع سابق, 2010 .

خامسا- قصور السياسة الائتمانية وتدنى نصيب القطاع الزراعى من مصادر الائتمان

يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية التي تساعد علي إحداث التنمية فى كافة القطاعات والأنشطة, ويشكل قصور التمويل أحد أهم المشكلات التي تواجه النشاط الزراعي, حيث أن المدخرات الريفية لا تفى وحدها في تمويل المشروعات الزراعية والاستثمارية, فى نفس الوقت الذى يتضاؤل فيه نصيب القطاع الزراعى من التسهيلات الائتمانية المتاحة والمقدمة من البنوك المصرية, كما ان شروط الجدارة الائتمانية المطلوبة من المشتغلين فى القطاع الزراعى والتى تشترطها البنوك يصعب استيفائها من قبل الاول فى أحيان كثيرة جداً, وكذلك تواجه المؤسسات المالية التي تسعى للعمل في مناطق ريفية معوقات عديدة، مثل ضعف البنية الأساسية، وتشتت الطلب، ومخاطر الأسعار، ومحدودية الضمانات.

ووفقاً لتقارير البنك المركزي وكما هو موضح فى الشكل رقم 9, بلغ متوسط نصيب القطاع الزراعى من إجمالي الائتمان المصرفي خلال الفتره 2001/00 – 2017/16 نحو 1.4% فقط, حيث انخفض نصيب القطاع من 2.4% فى عام 2001/00 الى 0.8% فى عام 2017/16. وارتفعت تلك النسبة فى 2018/2017 لتصل الى 1.6%, وبالرغم من ذلك فهى ما زالت نسبة ضئيله جدا مقارنه بأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاخرى فى ذلك العام حيث حصل القطاع الصناعي على نسبة 32.1% من تلك الأرصدة يليه قطاع

الخدمات الذي حصل على نسبة 32.1% ثم قطاع التجارة بنسبة 15.1% اما القطاعات الأخرى غير الموزعة فحصلت على نسبة 25.2%.[1]

[1] البنك المركزى المصرى, النشرة الاحصائية, أعداد متفرقة.

شكل 9 : نصيب القطاع الزراعى من إجمالي الائتمان المصرفي خلال الفترة2000- 2018

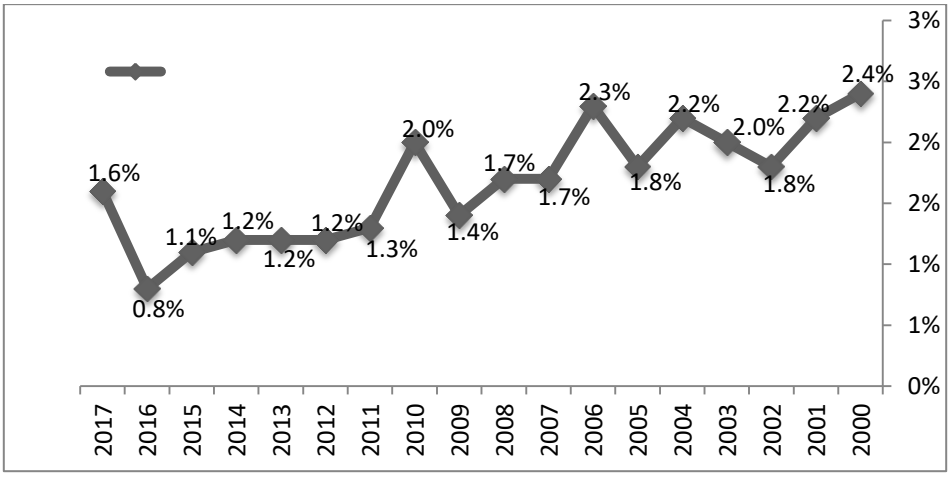

المصدر: البنك المركزى المصرى, النشرة الاحصائية, أعداد متفرقة.

اما بالنسبه للبنك الزراعى والذى يفترض ان يكون له دور رئيسى فى تمويل الاستثمار الزراعى كونه البنك المتخصص لتمويل النشاط الزراعى بشكل عام[1], الا ان هذا الدور يعتريه بعض أوجه القصور, حيث يتضح من البيانات الرسمية الوارده بالجدول رقم 11 بالملحق, والشكل رقم 10 الذى يمثل تطور هيكل القروض الممنوحة من البنك الزراعي, حيث تشير البيانات أن البنك وجه نحو 67.6% من إجمالي قروضه في المتوسط سنويا خلال الفترة 2001/00-2018/2017 إلى القروض قصيرة الأجل والتي تغطى جزءا من تكاليف التشغيل

(1) لمزيد من التفصيل عن طبيعة دور البنك الزراعى في تمويل قطاع الزراعة أنظر : د/حنان رجائى عبد اللطيف, التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011 , معهد التخطيط القومى – سلسله قضايا التخطيط والتنمية,رقم 265, 2015 ص 132-139.

السنوية . وفي المقابل لم تستفد عمليات الاستثمار سوى بحوالي 32.4% من إجمالي القروض, وقد تم توجيه الجزء الأكبر من هذه الحصة إلى القروض متوسطة الأجل والتى بلغت نسبتها 30.9% من إجمالي قروض البنك, أما القروض طويلة الأجل والتي توجه الى أنشطة إستثماريه هامة مثل استصلاح الأراضي وتطوير نظم الري فبلغت حصتها فقط 1.5% من إجمالي القروض الممنوحة من البنك الزراعي, وقد بلغ إجمالى القروض الاستثمارية 14.2 مليار جنية عام 2018/017 مقابل 9.6 مليار جنيه عام 2017/016 بنسبة زيادة قدرها 47.2%, وبلغ اجمالى القروض قصيره الاجل 7.7 مليار جنية عام 2018/017 مقابل 5.6 مليار جنيه عام 2017/016 بنسبة زيادة قدرها 36.2%, اما القروض متوسطة الأجل فقد بلغت 6.2 مليار عام 2018/017 مقابل 3.5مليار جنيه عام 2017/016 بنسبة زيادة قدرها 76.5%, وترجع الزياده فى قيمة القروض قصيرة ومتوسطة الأجل الى الزيادة فى قروض الثروة الحيوانية والتوسع فى منح قروض اعمال مرتبطة بالزراعة وقروض بضمان ودائع مختلفة الاغراض. وبلغ اجمالى القروض طويلة الاجل 0.243 مليار جنية عام 2018/017 مقابل 0.446مليار جنيه عام 2017/016 بنسبة إنخفاض قدرها 45.5% , ويرجع ذلك إلى الانخفاض فى قيمة قروض الشباب والعاملين ومشروعات التعاون الدولى. [1]

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي –سنوات مختلفة.

شكل 10 : تطور نسبة القروض الاستثمارية (قصيرة, متوسطة, طويلة الأجل) الممنوحة من البنك الزراعى خلال الفترة2000- 2018

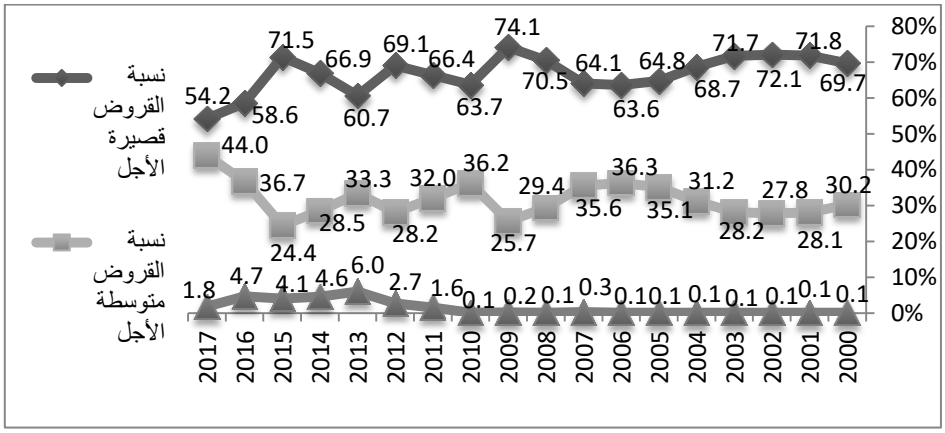

المصدر:جمعت وحسبت من

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى (أعداد متفرقة) .

سادسا- تباطؤ نمو الرقعة الزراعية

تشير البيانات الرسمية إلى تباطؤ معدلات نمو الرقعه الزراعية, وذلك على الرغم من توالى الاستراتيجيات الزراعية التى استهدفت استصلاح اراضى جديدة, فقد استهدفت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامه2030 استصلاح نحو 4.5 مليون فدان حتى عام 2030 اى بمعدل سنوى 225 الف فدان, على أن يتم خلال المرحلة الاولى من تلك الخطة استصلاح واستزارع 1.5 مليون فدان, وكما هو موضح فى الجدول 12 بالملحق ان المساحات المستهدف استصلاحها سنويا لم تتحقق باى سنه من سنوات الخطة ما عدا عام 2006 حيث أن بيانات المساحات

المستصلحة شملت مشروعات التعمير والتنمية الزراعية ومشروع مبارك في ذلك العام.[1]

كما أن نمو الرقعه الزراعية بمعدلات اقل من النمو فى الزيادة السكانيه أدى الى تناقص نصيب الفرد من الرقعه الزراعية فى مصر, ويوضح الجدول رقم 13 بالملحق والشكل رقم 11 فقد انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعه من حوالى 0.122 فدان (2.926 قيراط) فى عام 2000.الى حوالى0.094 فدان (2.248 قيراط) فى عام 2018, بالاضافه الى التزايد المستمر فى التعديات على الاراضى الزراعية, وبالتالى فان الفقد المستمر فى الاراضى الزراعية ينعكس سلبا على قدره القطاع على تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى .

شكل 11 : تطور نصيب الفرد من الارض الزراعية فى مصر خلال الفتره 2000-2018(قيراط/نسمة)

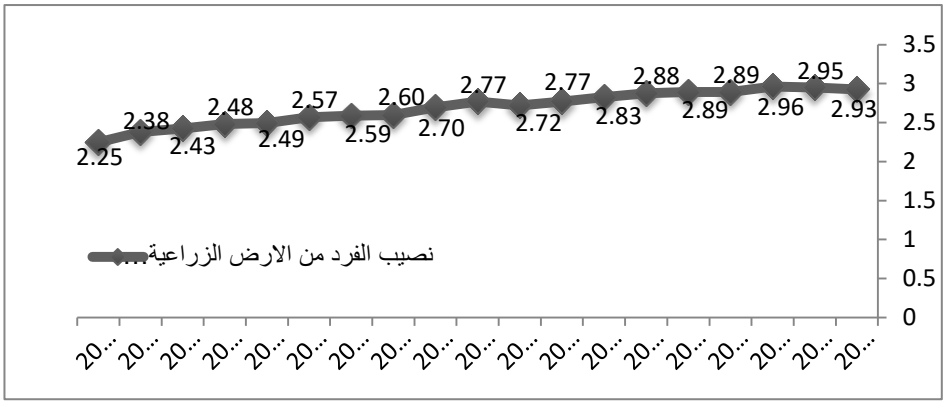

(1) وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى, استراتيجية التنمية الززراعية المستدامة حتى عام 2030 , مرجع سابق, 2009.

المصدر :جمعت وحسبت من

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. الكتاب الاحصائى السنوى(أعداد متفرقة) .

سابعا- التعديات على الاراضى الزراعية

يعد من التحديات الهامه أمام السياسة الزراعية هي إستمرار البناء على الأرض الزراعية وتقدر الإدارة المركزية لحماية الاراضى بوزراه الزراعة التعديات على الأرض الزراعية سواء بالمباني أو التبوير بنحو 39 الف فدان من الاراضى الخصبة سنويا وبذلك تكون الزراعة قد فقدت نحو 1.4مليون فدان من الاراضى الزراعية الخصبة خلال الفترة 1983- 2017, منها حوالى 586.7 الف فدان تحولت الى مناطق عمرانية وخدمية إضافية فى القرى والمدن والنجوع, وحوالى 108.3 الف فدان تحولت الى زيادة فى مساحات الطرق وقنوات الرى والصرف الرئيسيه, وعلى هذا تتعرض الاراضى الزراعية وبصفة خاصة الجيدة منها الى استخدامات منافسة غير زراعية, ومن الأثار السلبيه للتعدى على الاراضى الزراعية انخفاض الناتج الاجمالى الزراعى نتيجة انخفاض مساحة الاراضى الزراعية وتحويل جزء منها لاراضى غير منتجة, وبالتالى اتساع فجوة عدم الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية الغذائية. [1]

[1]د. منتصر محمد محمود حمدون, تحلّيل اقتصادي للتعدّيات على الاراضى الزراعّية فّى مصر, مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية, جامعة المنصورة, العدد الخامس, ص ص1711- 1728. 2014.

كما تشير البيانات الرسميه الى التدهور المستمر فى خصوبة التربة الزراعية نتيجة الممارسات الزراعية الخاطئة، وإرتفاع منسوب المياه للأراضى الزراعية وملوحة وقلوية بعضها، وتأثر التربة بالكيماويات من الأسمدة والمبيدات، وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى إنخفاض الجدارة الإنتاجية للأراضى الزراعية, فوفقا لتصنيف الاراضى الزراعية حسب درجه الخصوبه فقد تراجعت نسبة الاراضى الزراعية من الفئة الاولى والثانيه من حوالى 75% من جملة مساحة الاراضى الزراعية خلال الفتره 1991-1995 الى حوالى 54% فقط خلال الفتره 2001-2005 (وهى اخر فتره اتيحت لها بيانات تصنيف اراضى) وفى المقابل ارتفعت نسبة الاراضى فى الفئتين الرابعه والخامسة (فئات الادنى خصوبة) من حوالى 3.9% فى الفتره الاولى الى حوالى 19.3% فى الفتره الثانية .[1]

ثامنا- عجز الموارد المائيه والتنافسية بين الاستخدامات

مما لا شك فيه ان هناك علاقه متشابكة بين تحقيق الامن الغذائى ومدى توفر الموارد المائية وكفاءة استغلالها, كما أن تحقيق التوسع الافقى كأحد اهدف

- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى, مجلس البحوث الزراعية والتنمية, اللجنة الفنية للاستخدامات المستدامة للاراضى, رصد التغيرات فى استخدامات الاراضى فى مصر خلال الفتره1984-2007, يوليه2010.

[1] د. على إبراهيم محمد, أثر التغيرات فى الجدارة الانتاجية على الاراضى الزراعية المصرية, مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية, جامعة المنصورة, العدد الخامس, ص ص901-917. 2010. ص902-903.

استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة سوف يؤدى الى زيادة الطلب على إستخدام المياه, وتتأثر كفاءة الرى الحقلى بالعديد من العوامل من أهمها طرق الرى التقليديه المتبعه (الرى بالغمر) والتى يزداد معها الفاقد فى المياه مع عدم وصول مياه الرى الى نهايات الترع مما يؤدى الى تبوير الاراضى الزراعية وتراجع الرقعه المخصصه للمحاصيل الاستراتيجيه ومنها القمح, الامر الذى يحتم ضرورة رفع كفاءة إدارة واستخدام المياه بهدف تقليل الفاقد ورفع انتاجية الوحدة المستخدمة من مياه الرى. [1]

اضف الى ما سبق أن معدلات النمو السكاني المرتفعة تمثل ضغوطا مستمره على الموارد المائية المتاحة. ومع تزايد السكان تتفاقم مشكلة التنافس فى استخدامات الموارد المائية بين الاستخدامات الزراعية وغير الزراعية .[2] فقد بلغت نسبة استخدامات الزراعة للموارد المائية نحو 84.83% من إجمالى الموارد المائية فى عام 2006/2005, انخفضت النسبة الى 81.50% فى عام 2016/2015. كما

---

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء, النشرة السنوية لاحصاءات الرى والموارد المائية, أعداد مختلفة.

[2] محمود صابر محمود إبراهيم نصار, نقص الغذاء وعلاقته بالزيادة السكانية في مصر, رسالة لنيل درجه الماجستيرفى العلوم الزراعية, قسم الاقتصاد الزراعى,كليه الزراعة – جامعة عين شمس,2016, 136-140.

انخفض اعتماد الزراعة على مياه النيل من 44.59 مليار م3 فى 2006/2005 الى 41.4 مليار م3 فى 2016/2015. [1]

[1] الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, النشرة السنوية لإحصاءات مياه الشرب والصرف الصحى, اعداد مختلفه, 2012-2018

تاسعا- عدم كفاية العمالة المتخصصة

يعانى قطاع الزراعة من نقص العمالة بشكل عام وخاصة الماهرة والمدربة وكما هو موضح فى الجدول رقم 14 بالملحق والشكل رقم 12 فقد انخفضت نسبة المشتغلين فى قطاع الزراعة من اجمالى المشتغلين من 29.6% الى 24.35% خلال الفتره من 2000 – 2018 مما ينعكس سلبا على كفاءة وانتاجية القطاع .[1]

شكل 12 : العاملون فى الزراعة (% من إجمالى المشتغلين)

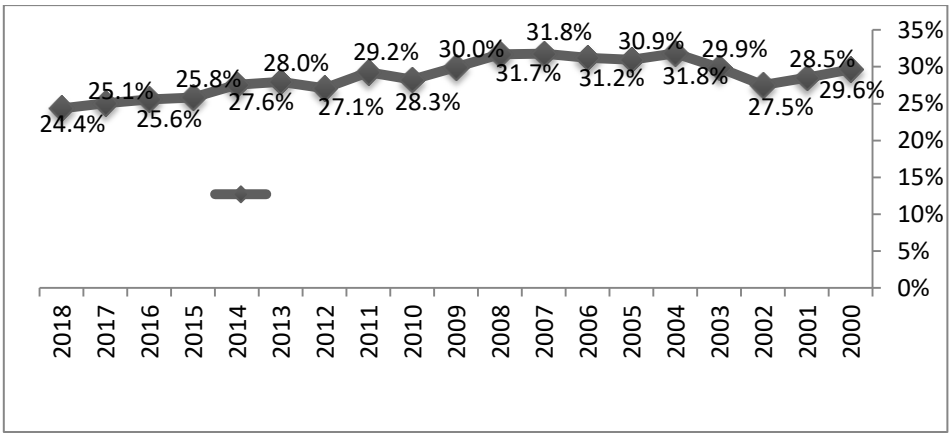

المصدر: البنك الدولى, العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين).

كما أن إرتفاع نسبة الامية من العوامل الهامة التى تعزز السلوكيات والممارسات غير المستدامة بصفه عامة وفى قطاع الزراعة بصفة خاصة, وعلى الرغم من

[1] البنك الدولى, العاملون في الزراعة المصرية (% من إجمالي المشتغلين)
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?end=2020&locations=EG&name_desc=true

تراجع نسبة الامية فى الريف حيث انخفضت النسبة من 49% فى عام 1996 الى 38% فى عام 2006, والى 32.2% فى 2016 الا ان هذه النسبة ما زالت مرتفعه بالنسبة لمعدلات الامية فى المناطق الحضرية.[1]

عاشرا- القيود والمعوقات التشريعية والمؤسسية ذات الصلة

تعد السياسات والتشريعات التى تحكم وتوجه النشاط الزراعى عوامل داعمة ومنظمة لحسن سير العمل بالقطاع, الا ان السياسات والتشريعات الزراعية لم تشهد من التطوير ما يواكب مستجدات الخطط الاستراتيجيه المتعاقبة لتنمية القطاع, فعلى سبيل المثال: [2]

-جمود سياسات التعليم الزراعى والبحث والارشاد.

-عدم تطوير السياسات والاطر التنظيمية والتشريعية بما يضمن الممارسات الصحيحة لآليات السوق.

---

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء, التعداد العام للسكان والاسكان والمنشات , تعداد 1996, 2006, 2017.

- د. هند حسين سعيد هيبه, دور التعليم الفني الزراعي في التأهيل المهني للموارد البشرية بالقطاع الزراعي, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة عين شمس – كلية التجارة, ع3, ص ص 411-418, 2018.

[2] ماجدة حسن رمضان إبراهيم,الزراعة المصرية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين,رسالة لنيل درجه الماجستير,قسم الاقتصاد,كليه التجارة – جامعة عين شمس,2008, ص 153-155.

-الافتقاد لوجود الآليات التنظيمية للمواصفات القياسية ومعايير الجودة للمنتجات الزراعية, وما يتربط بذلك من معايير السلامة الغذائية.

-القصور والضعف الذى يتعرى تطبيق بعض الاحكام الخاصه بالتعديات على الاراضى الزراعية.

وعلى الجانب المؤسسى, تُعد وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى هى الوزراة الرئيسية ذات الصله بالقطاع الزراعى, وعلى الرغم من ذلك فإن الشان الزراعى والتنمية الزراعية يدرجان بدرجه او باخرى ضمن مسؤوليات واختصاصات العديد من الوزارات الأخرى, ويدخل فى هذا الاطار وزارات الرى, الموراد المائية, الصناعة, التجارة, البيئة والحكم المحلى وغيرها من الوزارات, وينتج عن هذا التشابك والتداخل العديد من أشكال الازدواجية والتعارض فى المسئوليات والصلاحيات فى الأهداف والتوجهات.

المبحث الرابع

الآليات والسياسات المقترحة لتعزيز القطاع الزراعى وتحسين أوضاع الامن الغذائى فى مصر

فى ضوء ما تقدم فقد توصل البحث الى أن القطاع الزراعى يواجه العديد من المعوقات التى تحد من قدرته على تحقيق الأمن الغذائى كأحد أهم المستهدفات من وجود وتنمية قطاع زراعى مستدام, ونتج عن مجمل تلك التحديات تراجع مؤشرات نسب الاكتفاء الذاتى وارتفاع حجم الفجوة الغذائية من المنتجات الزراعية وانخفاض نسبة مساهمه القطاع الزراعى فى الناتج القومى. الامر الذى يشير الى انه ما زال هناك مجال واسع لتحسين مستوى الاداء فى ذلك القطاع, وفى سبيل ذلك يقترح البحث فيما يلى مجموعة من آليات السياسة المالية والتشريعية والتنظيمية التى قد تساهم فى الحد من مشكلات القطاع ومن ثم تعزيز الأمن الغذائى فى مصر.

اولا- الآليات الزراعية المقترحة

تعد السياسات الزراعية من أهم الأدوات والآليات لتحسين إدارة القطاع الزراعى بما يحقق الصالح العام، دون التضحية بمصالح المزارعين بل وتعزيزها, ويمكن تقسيم السياسة الزراعية المقترحة لعدد من اللآليات الفرعيه كل منها يعمل على علاج مشكله من مشكلات القطاع الزراعى كما يلى :

1-آليات علاج مشكلات الرى فى القطاع الزراعى

تعتبر محدودية المياه المتوفرة للزراعة من أكبر التحديات للتوسع في المساحة المزروعة في مصر, لذا يعد توفير كميات من مياه الري تسمح بزيادة المساحة المزروعة لإنتاج المحاصيل الأساسية للأمن الغذائي المصري أحد البرامج الرئيسيه والهامة التى يجب ان تهتم بها السياسة الزراعية, ويوصى البحث فى ذلك الصدد بما يلى :

العمل على تطوير مشروعات نظم الرى خاصة فى الاراضى القديمة فى الوادى والدلتا حيث تقدر كفاءة الرى الحقلى فى هذه المناطق التى تبلغ مساحتها حوالى 5.5 مليون فدان بحوالى 50% أى أن نصف كمية المياه المستخدمة فى الحقول تمثل مياه مهدرة. ومن ثم فإن تطوير نظم الرى الحقلى بالزام المزارعين باستخدام الطرق الحديثة بالرش والتنقيط, سوف يؤدى الى رفع كفاءة الرى الحفلى الى نحو 80% بما يؤدى الى توفير حوالى من 10 الى 12 مليار متر مكعب من المياه [1].

---

[1] نارمين إبراهيم مرسى العزلى, تقييم اقتصادى لتطوير منظومة الرى الحقلى فى مصر, رسالة دكتوراه, قسم الاقتصاد الزراعى, كلية الزراعة , جامعة عين شمس, 2016, ص 197.

– د. أحمد محمد دياب, تطوير التكنولوجيا بالمشاركة: دراسة تطبيقية لتطوير نظام الري بمحافظة الوادي الجديد، مصر, مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية, جامعة المنصورة, العدد 7(10), 2016, ص 1005-1011.

رفع الكفاءة الفنية والادارية لمنظومة نقل وتوزيع المياه بما يحد من الفقد فى المياه, حيث تشير البيانات الرسمية الى ان كفاءة منظومة نقل المياه تبلغ حوالى 70%, حيث قدرت الفواقد المائية فيما بين أسوان ونهايات الترع بحوالى 16.7 مليار متر مكعب, وإن رفع كفاءه منظومه نقل المياه الى 80% سوف يؤدى الى توفير حوالى 5.5 مليار متر مكعب من المياه.[1]

إنشاء جهاز للإرشاد المائى يقوم على تنفيذ برامج توعية المزارعين بمشكلة مياه الري على المستوى القومي وتوفير إرشادات بكميات المياه المعيارية التي تحتاجها المحاصيل المختلفة في المناطق المختلفة.

زياده الإنفاق العام على البحوث والتطوير التي من شأنها حل مشكله محدودية الموارد المائية والعمل على تطوير مصادر المياه غير التقليدية مثل مياه الصرف الصحي وتحليه مياه البحر وتخفيف الاعتماد على مياه نهر النيل في الري حيث أن 97% من الاراضى المزروعة يتم ريها من خلاله . وجدير بالذكر أن تكلفة إنشاء محطة لتحلية 20 ألف متر مكعب من مياه البحر يوميا أي حوالي 7.3 مليون متر مكعب سنويا تُقدر بنحو 300 مليون جنيه, ومن ثم يتطلب إنشاء محطات تكفي لإنتاج مليار متر مكعب سنويا حجم استثمارات يناهز 41 مليار جنيه كما تشكل معالجة مياه الصرف الصحي أحد محاور استراتيجية مواجهة ندرة

[1] د. عبد القادر دياب وآخرون, تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر, معهد التخطيط القومي, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر, رقم282, 2017, ص42.

مياه الري في مصر خاصة في ضوء حجم مياه الصرف الصحي والذى قدر في عام2015/14 بنحو 5 مليار متر.[1]

إقامة شبكة قومية حديثة ومتكاملة متخصصة فى مجال رصد المتغيرات المناخية الزراعية, والحد من زراعة المحاصيل عالية استهلاك المياه في الأراضي الجديدة, والتوسع فى استخدام الاصناف والسلالات النباتيه الاكثر تحملا لظروف الجفاف . مع مراعاة تعديل التركيب المحصولى بما يؤدى الى تعظيم العائد من وحدة المياه وليس فقط العائد من وحدة الارض .

تحفيز المزارعين على الالتزام بالتركيب المحصولى القومى, ومن امثلة السياسات المحفزه : توفير تمويل بشروط ميسره للمزراعين اللذين يتهتمون بتطوير نظم الرى فى حقولهم, تقديم اعفاءات ضريبيه للمزاعين اللذين يلتزمون بالتركيب المحصولى القومى.

2- آليات زيادة وترشيد الاستثمارات الزراعية

كما سبق الاشارة, يعاني قطاع الزراعة من انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية من الاستثمارات الكلية المصرية, مما يتطلب ضرورة العمل على زياده حجم الاستثمارات العامة والخاصه الموجه للاستثمار الزراعى بالاضافه الى ضرورة

[1] د. عبد القادر دياب وآخرون, تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر, معهد التخطيط القومي, مرجع سابق, 2017, ص65.

ترشيد استخدام تلك الموارد بما يحقق التخصيص الامثل لها, وفيما يلى بعض المقترحات فى ذلك الشأن:

التحديد الدقيق لأولويات البرامج والمشروعات بحيث يتم الاختيار من بينها بما يتناسب مع الموارد المالية المتاحة من ناحية، ومع الاستراتيجيات والخطط على المستوى الكلى والقطاعي من ناحية أخرى, وعدم اعتماد أي مشروع بالخطة دون تقديم دراسة جدوى اقتصادية تفصيلية له تتضمن التكلفة الاستثمارية الحقيقية، ومراحل التنفيذ، ومخرجات المشروع. وضرورة متابعه تنفيذ وتقييم أداء هذه المشروعات لقياس وتحليل مدى تطابق النتائج الفعليه مع الاهداف المعياريه, وتحديد انحرافات التنفيذ وأسبابها. مما يتطلب توافرالكوادر اللازمة لإعداد مثل هذه الدراسات، وذلك من خلال تبنى خطة تدريبية مناسبة لتدريب وإعداد كوادر بشرية قادرة على إعداد دراسات الجدوى للمشروعات.

إن العجز المالي في الموازنة العامة للدولة وانعكاسه على حجم مخصصات الاستثمار المتاحة يملى ضرورة البحث عن سبل تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تمويل الاستثمار في قطاع الزراعة، على سبيل المثال تجميع المزارعين في شكل مؤسسي لتكون حلقة وصل بين المزارعين والحكومة يتم من خلالها تحديد مساهمات يتم دفعها من قبل المزارعين كجزء من بعض بنود الانفاق العام اللازم لتطوير مناطقهم. وتقدم تجربة برنامج شروق في التنمية الريفية الذى تم تنفيذه – من خلال جهاز بناء وتنمية القرية المصرية في الفترة 1995– 2005 نموذجا

لتفعيل مساهمة المنتجين الزراعيين في تنفيذ برنامج استثماري يقوم على مساندة هؤلاء المنتجين للجهود الحكومية في إطار مؤسسي يمثل هؤلاء المنتجين على مستوى المحليات .[1]

حصر إحتياجات الفئات المختلفة العاملة في القطاع لمراعاة اختلاف الظروف المحيطة بكل منها, ووضع حزمة من الآليات التحفيزيه التى تتناسب مع كل فئه بحيث تؤدى هذه الحوافز إلى تخفيض التكاليف الاستثمارية للمشروعات الزراعية المستهدفة. فهناك صغار المزارعين المستهدف تطوير مزارعهم وإقامة مشروعات جديدة صغيرة في مجال الإنتاج الزراعي والأنشطة المصاحبة له، وهناك متوسطي وكبار المزارعين التقليديين وأصحاب المزارع الاستثمارية من المواطنين، وأخيرا

---

[1] البرنامج القومى للتنمية الريفيه المتكاملة "شروق" يعد أحد أهم برامج التنمية الريفيه التى تولى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية تنفيذها فى الريف المصرى خلال الفتره 1995- 2005, ويمثل برنامج شروق رؤية مجتمعية سياسية للتنمية الريفيه بارتكازه على المشكاركه الشعبيه الواسعة, لتكون هى الاصل والاساس فى عملية التنمية, بينما يكون دور الدولة مكملا ومساندا للجهود الشعبية,

لمزيد من التفصيل أنظر:

- د.عماد محمد عبد القادر, البرنامج القومى للتنمية الريفيه المتكاملة"شروق", رؤية تحليليه, المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, معهد التخطيط القومى, مج20, ع2, 2012, ص ص 209- 252.

- وزارة التنمية المحلية – جهاز بناء وتنمية القرية المصرية – انجازات برنامج شروق في التنمية (1990-2000), 2001.

- الامم المتحدة, اللجان الاقليمية,المكتبة الرقمية, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, شروق البرنامج الوطني المصري للتنمية الريفية المتكاملة, 1998 ص 56- 70.

هناك المستثمر الأجنبي.فعلى سبيل المثال يجب مراعاة جذب الاستثمارات الاجنبية فى المجالات التى تتفق مع اولويات الاقتصاد المصرى ومتطلبات تطوير القطاع, والا يعتمد المستثمر الأجنبي في توفير التمويل اللازم لتغطية الجانب الاستثماري من تكلفة المشروع على البنوك المحلية, وإنما يجب أن يجلب معه التمويل اللازم.[1]

وجود كيان مؤسسي مختص يضمن منح الحوافز المختلفة التي يشملها برنامج التطوير بصورة عادلة وشفافة وبما يؤدى الى إقامة مشروعات حقيقية قادرة على النمو والاستمرار. ويعتبرالبنك الزراعي المصري نواة هذا الكيان لما يمتلكه البنك من إمكانات تتمثل في انتشارفروعه بالمحافظات المختلفه مع ضرورة إعادة النظر فى السياسة الائتمانية للبنك.

دعم وتحفيز الانشطة والمشروعات المرتبطة والمتكاملة, حيث أن النشاط الزراعى نشاط محورى ترتبط وتتكامل معه العديد من الانشطة والمشروعات الانتاجية والخدمية, حيث ان الزراعة تزداد كفاءتها وتتسع افاق تنميتها كلما ارتكزت على قاعدة قويه من الصناعات والانشطة والمشروعات التى توفر لها ما يلزمها من المستلزمات والمدخلات مثال الالات والمعدات, الاسمدة والمبيدات, كما ان المنتجات الزراعية ترتفع قيمتها المضافه بشكل متزايد كلما تكاملت رأسيا مع المراحل اللاحقه من الانشطة التسويقيه والتصنيعيه. وكذلك الاهتمام ببرامج

[1] د.رقية خلف محمد, السياسات الزراعية واثرها على الامن الغذائى فى بعض البلدان العربية, مركز دراسات الوحدة العربيه, بيروت, 2012, ص ص 56-60.

التصنيع الزراعى والغذائى والذى يشجع على التوسع فى الزراعة التعاقدية وما تتضمنه من الاتفاق على اسعار للمحاصيل قبل الزراعة والمساعدة فى توفير مستلزمات الانتاج . كما يجب الاهتمام بإحياء الحرف والصناعات التقليدية الريفية وفق أساليب متطوره.

دعم إنتاج السلع الاستراتيجية والتصديرية, حيث يمكن للدولة أن تتحمل دعماً لتوجية المزارع نحو زراعة المحاصيل التى لا تفي بإحتياجات السكان الإستهلاكية، وخاصة محصولى القمح والذرة الشامية، وأيضاً المحاصيل البقولية والزيتية والسكرية، ويمكن أن تقدم الدولة دعما لمستلزمات الإنتاج وبصفة خاصة للأسمدة. كذلك يمكن التمييز فى دعم مستلزمات الانتاج الزراعى بحيث يزداد بالنسبة للمحاصيل الهامة والتى لايقبل الزراع على زراعتها مثل القطن والذرة والقمح والنباتات الطبية والعطرية, كما يمكن تقديم دعم نقدي مباشر لمنتجي المحاصيل الاستراتيجية تعويضا لهم عن زراعة محاصيل أخرى أكثر ربحية.

3- آليات حفز التطوير التكنولوجى والمعرفى بالقطاع

على الدولة أن تتدخل لتطوير تكنولوجى ملائم وكافى لنهضه هذا القطاع من خلال:

تكليف مجلس البحوث الزراعية بإعداد الخطة القومية للبحث الزراعى والاشراف على تنفيذها، وتحديد البرامج والمشروعات البحثية المطلوبة، والموازنات المالية اللازمة، ومعايير تقييم البحوث، واجراءات التنفيذ الواجب الالتزام بها. والعمل على

تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف الأجهزة البحثية، سواء التابعة لوزارة الزراعة، أو التابعة لوزارة البحث العلمي، أو تلك التابعة للهيئات وشركات قطاع الأعمال العام والخاص بالإضافة إلى الجامعات.[1]

نقل توصيات البحوث الزراعية بصوره مبسطه وملائمه يمكن ان يتفهمها المزارعين مجانا فى البداية فقط ثم بمقابل يتدرج من 25% إلى 100% من التكلفة بعد ذلك, وهو ما يمكن فى النهايه من تخفيض تكلفه الانتاج الزراعى والنهوض بمستوى انتاجية الفدان. كذلك يجب الاخذ في الحسبان دراسة العلاقه بين التغيرات المناخية ومدى تأثير ذلك على التركيب المحصولى التأشيرى.

الاهتمام بصيانه الاراضى الزراعية والقيام بالحصر الدورى لتحليل وتصنيف التربه الزراعية حتى يمكن إعداد أدلة إرشادية دورية للتسميد والرى ونوعية المحاصيل الموصى بها وفقا لنتائج الحصر وتحليل التربه.

إن تطوير الإنتاجية لا يتوقف على الطاقة الإنتاجية للأرض فحسب وإنما يتوقف على التقنيات والمدخلات التي ستوظف وعلى كفاءة توظيفها وتؤكد الدراسات العملية على ان تطوير وزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسى) أسرع عائداً ومردوداً من التوسع الأفقي, على سبيل المثال, التوسع في استخدام التكنولوجيا

[1] د.عبد القادر دياب وآخرون, إدارة الزراعة المصرية فى إطار التغيرات المحلية والدولية, معهد التخطيط القومي, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر, رقم252, 2014ص ص 73-80.

الحيوية في إنتاج الغذاء واستنباط أصناف وسلالات ذات صفات مرغوب فيها يسهم في زيادة الإنتاج وفي توفير مياه الري.[1]

الإهتمام بتطوير التعليم الزراعى ليواكب التطورات الحديثة فى المجالات الزراعية وتخريج قوة عمل قادره على تطبيق الطرق الحديثة فى مجال الانتاج الزراعى, وكذلك ربط البرامج التعليمية الزراعية ومن ثم الخريجين، بمتطلبات سوق العمل. [2]

تشجيع الاتجاهات الحديثه في الزراعه القائمه على الزراعات النظيفه خاصة في الاراضى الجديده كما يمكن الاستعانه بمصانع تدوير القمامه في انتاج الاسمده العضوية للمساعده في سد فجوة الاسمده الكيماوية, كذلك التوسع في إنتاج كميات التقاوي عالية الإنتاجية والمقاومة للأمراض.

الاستفادة بالنظم المعلوماتية لخرائط تصنيف الأراضي فى تحليل الظواهر السلبية والوقوف على العوامل والمشكلات التى تتطلب المواجهة والعلاج.

---

[1] د.محمد عبد الوهاب ابونجول, دراسة إقتصادية للكفاءة الإنتاجية لأهم المحاصيل الغذائية في مصر, مجلة العلوم الزراعية, كلية الزراعة, جامعة اسيوط, العدد 48, 2017, ص ص 458-463.

[2] د.بيومى محمد ضحاوى, بعض مشكلات التعليم الثانوى الزراعى, مجلة العلوم التربويه, جامعة جنوب الوادى, كلية التربيه بالغردقه, ع3, 2019, ص ص 128-134.

- د. هند حسين سعيد هيبه, دور التعليم الفني الزراعي في التأهيل المهني للموارد البشرية بالقطاع الزراعي, مرجع سابق, 2018,ص425-435.

إنشاء بنك للمعلومات الزراعية والسوقية, يقوم بتزويد الأعضاء التعاونين بها بأسعار زهيدة, وبيعها لغير الأعضاء بأسعار مناسبة , على أن يزود هذا البنك بكافة وسائل الاتصال الحديثة والكوادر الفنية المدربة على استخدامها, وكذلك بلورة الفرص الملائمة للاستثمار الزراعي، فى قاعدة بيانات ومعلومات يتم تحديثها دورياً.

ثانيا – الآليات الائتمانية المقترحة

ويمكن تفنيد الآليات الإئتمانية المقترحة كما يلى:

1- آليات إعادة النظر فى السياسة الائتمانية للبنك الزراعى المصرى[1]

من الضروري إعادة النظر في السياسة الائتمانية للبنك الزراعي حتى يتحول من دوره الحالي في محاكاة البنوك التجارية إلى دور تنموي يهدف بالدرجة الأولى الى خدمة المزارع بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة يوصى البحث بما يلى :

الترخيص للبنك باحتجاز الفائض من موارده المالية لديه لعدة سنوات, والتى يتم حاليا تحويلها للبنك المركزى المصرى, وذلك لتوفير السيولة المطلوبة لزيادة القروض الإئتمانية للزراعة والتنمية الريفية, ويمكن فى هذا الصدد اعتبار فائض الموارد المالية المحتجزة كوديعة حكومية طويلة الأجل ومنخفضة الفائدة .

[1] تم تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى البنك الزراعي المصري بموجب القانون رقم 84 لسنة 2016.

يجب على البنك أن ينسحب بالتدريج من أنشطته غير المصرفية , حتى تتمكن التعاونيات من القيام بدورها على الوجه الأكمل لكى تحل محل البنك فى توزيع مستلزمات الانتاج .

يجب أن يعمل البنك على خفض تكلفة القروض, كما ينبغى إعادة النظر فى معايير التوزيع الجغرافى لشبكة فروع البنك, ومعالجة مشكلة العمالة الزائدة.

تحرى الدقة والتحقق الفعلى من الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع المقدمة للبنك بغرض التمويل, مع مراعاة متابعة استخدام القروض للأغراض الممنوحة من أجلها.

ضرورة ملائمة السياسة الإئتمانية للبنك للتطور الحادث فى الانتاج الزراعى, ومن ثم ضرورة وجود استراتيجية محددة المعالم تواكب الأهداف القومية لتنمية القطاع الزراعى.

إضافة خطوط ائتمانية ذات شروط ميسره لتشجيع المزارعين على تطوير نظم الري الحقلى وكذلك استحداث خطوط ائتمانية اكثر يسرا تخصص لاستصلاح واستثمار وتنمية الاراضى الجديدة.

2- آليات التمييز فى المعاملة بين مديونيات المشروعات الكبيرة ذات القدرة المالية, والتى استهدفت تحقيق معدلات كبيرة من الأرباح, وبين مديونيات صغار الحائزين على النحو التالي:

بالنسبة لصغار المزارعين ووفقا لهيكل توزيع الحيازات الزراعية يشكلون الجزء الأكبر من العاملين في الزراعة، الا ان محدودية قدرتهم الادخارية وعزوف البنوك عن منحهم القروض اللازمة، يقف عائق امام المشاركة الفعالة في مجال الاستثمار الزراعي وقدرتهم على تطوير مزارعهم القائمة او إنشاء مشروعات جديدة صغيرة ومتوسطة في مجال النشاط الزراعي والأنشطة المرتبطة به. فإنه من الضروري أن تتبنى الدولة برنامجا خاصا لدعم تمويل استثماراتهم وفى هذا الشان نقترح تفعيل تقديم قروض حكومية ميسرة (متوسطة وطويلة الأجل) لتطوير المشروعات القائمة وانشاء مشروعات جديدة في قطاع الزراعة, حيث أن الواقع الفعلي يؤكد (وكما سبق الاشاره بالبحث من خلال البيانات الرسميه) أن البنك يركز جهوده على منح القروض قصيرة الأجل لتغطية تكاليف التشغيل دون الاهتمام بالجانب الاستثماري. كذلك يمكن استحداث خطوط ائتمانية ميسرة تتناسب مع الظروف الاقتصادية لنساء الريف وتسهيل إجراءات الاقتراض الجماعى من خلال الجمعيات النسائية التى تعمل فى إطار مشروعات اقتصادية .

بالنسبة للمشروعات المتوسطه وكبار المزارعين التقليديين وأصحاب المزارع الاستثمارية من المواطنين يمكن حفز القطاع المصرفي لتقديم قروض إلى هذه الفئة

التي قد تستطيع تقديم بعض الضمانات للبنوك بأن يقوم البنك المركزي بالتنسيق مع البنوك التجارية من أجل خفض سعر فائدة هذه القروض من ناحية، والسماح لها برفع سقف الاقراض بالقدر الذي تقدمه من قروض لهذه الفئة من المزارعين من ناحية أخرى، على أن يقيد الاستفادة من هذه المزايا بشروط معينه منها مثلا : ان يتم صرف القرض على دفعات تتفق مع مراحل تنفيذ المشروع، مع الاعتماد على الرقابة المستمرة لعملية التنفيذ بما يضمن استخدام القرض في الهدف منه. ربط الاستفادة من ذلك الحافز بصورة مباشرة بالنشاط الذى تحدده الدولة وفقا لأولويات استراتيجية التنمية مثل استهداف التوسع في زراعة محصول أو نشاط زراعي معين أو تطوير في أسلوب الري. كما يمكن التمييز فى منح الحافز على حسب الأماكن والأقاليم بحيث يمكن قصرها الاستثمارات المقامة فى الأماكن التي تستهدفها الدولة في إطار خطة استخدام الأراضي.

3- آليات تنشيط دور التعاونيات فى منح الإئتمان, وولمساهمه فى تحقيق ذلك يتقترح البحث ما يلى :

إنشاء بنك تعاونى, طبقا لما نص عليه قانون التعاون الزراعى رقم 122 لسنة 1980 والمعدل بالقانون رقم 122 لسنة 1982, ليعمل على توفير كافة الموارد المالية اللازمة لأعضاء التعاونيات, من خلال المساهمة الذاتية للأعضاء ورسوم

العضوية, أو من خلال طرح سندات تعاونية بالأسواق لجذب رؤوس الأموال للاستثمار فى مجال الزراعة. [1]

تشجيع التأمين التعاونى متعدد الأغراض مثل صناديق التأمين على الماشية والآلات الزراعية, وبعض الحاصلات الزراعية والإدخار والاستثمار التعاونى, كمصدر لتعبئة صناديق الأموال التعاونية, والتى يمكن أن تستخدم لخدمة أهداف التعاونيات .

ينبغى أن يكون للتعاونيات الزراعية كمؤسسة ريفية دورا فى الإشراف على تطبيق التركيب المحصولى التأشيرى المقترح من قبل الدولة، من خلال تحديد المحصول الذى يجب زراعتة وفقا للظروف السائدة والإمكانيات المتاحة فى كل قرية، كذلك القيام بدور أكثر فعالية فى مجال تسويق المنتجات الزراعية, سواء عن طريق الإستيراد المباشر لمستلزمات الانتاج, أو من خلال تصدير الانتاج الزراعى.

ثالثا– الآليات الضريبية المقترحة

مع إستمرار معاناه القطاع الزراعى من نفس المشكلات الضريبية التي يعانى منها منذ الخمسينيات وحتى الان بل وتفاقمها, حيث ان ضريبة الأطيان الزراعية

---

[1] تنص المادة رقم 17 من قانون التعاون الزراعى رقم 122 لسنة 1980 والمعدل بالقانون رقم 122 لسنة 1982على : للجمعيات التعاونية إنشاء بنك تعاوني تسهم فيه الجمعيات التعاونية بصفتها الاعتبارية وأعضاؤها لتقديم القروض وإنشاء المشروعات اللازمة للتعاونيات على اختلاف مستوياتها ونوعياتها.

الصادرة بالقانون رقم 113 لسنة 1939 وتعديلاتها لاتتسم بالفاعلية فى إحداث أى أثر إيجابى على النشاط الزراعى وفى سبيل ذلك يقترح البحث الاتى :

إعفاء كافة إتاوات الحصول على التكنولوجيا ومقابل الخدمات من الخضوع للضريبة على الدخل سواء التى يحصل عليها المقيم فى مصر أو التى تدفع لغير المقيم فى مصر وذلك لتخفيض تكلفه الحصول على التكنولوجيا بمقدار الإعفاء من الضريبه ومن ثم تطوير الإنتاج الزراعى.

إعفاء المجمعات التسويقية الخاصة التى تقوم بعرض المنتجات الزراعية للمزارعين فى مقابل هوامش ربحية معتدلة توافق عليها وزارة التجارة والصناعة من الضريبة على الدخل لمدة خمس سنوات ثم اعفاء نصف دخلها فقط لمدة خمس سنوات تالية.

إعفاء مستلزمات الانتاج الزراعى من الضريبة الجمركية والضريبة على المبيعات فى حالة الاستيراد من الخارج ومن الاخيرة فقط فى حالة الشراء من السوق المحلى.

مراجعة السياسات الضريبية الخاصة بالاراضي الزراعية وتعديلها ليكون الربط الضريبى قائم على كل من المساحة المزروعة، ونمط زراعتها, وأسلوب ريها . مع تضمين إجراءات التنفيذ ما يتيح إعفاء صغار المزارعين المستخدمين لنظم رى مرشدة للمياه والملتزمين بالتراكيب المحصولية المناسبة من الضريبة . وتظل السياسه الضريبية المقترحه_ بالغاء ضريبة الأطيان الزراعية الصادرة بقانون 113 لسنة 1939 والقوانين المعدلة لها ثم فرض ضريبة نوعية نسبية على صافى

الإنتاج الزراعى المقدر والمحتمل من الأستغلال الأمثل للأرض الزراعية_ هى السياسه الضريبية المثلى التي يمكن اتباعها للقطاع الزراعى في مصر, حيث ان الضريبة الزراعية المقترحة تتميز بأن دور الإدارة الضريبية لن يختلف عن دورها فى ظل تنظيم الضرائب الحالى, كما أن هذه الضريبة تتلائم مع طبيعة المجتمع الزراعى فى مصر– حيث إرتفاع نسبة لأمية – فهى لا تتطلب من الممول الاحتفاظ بمستندات أو إمساك دفاتر منتظمة أو تقديم إقرارات . كما تتوافر القوه البشريه والخبراء الفنيين للقيام باعمال هيئه التصنيف والتقدير والتسعير. كذلك قد يترتب على الضريبة المقترحة وجود الحافز لزيادة الإنتاجية بما يفوق أو يعادل الناتج الصافى العينى المحتمل الذى قدرته اللجنة حيث أن الزيادة الصافية للناتج الزراعى غير خاضعة للضريبة مما يجعل المزارع في سعى دائم نحو تحسين التربة الزراعية ومتابعة التطورات الحديثة, اما المزارع الغير كفؤ الذى يفشل في تحقيق الانتاج العينى المقدر سوف يعاقب بعبء ضريبى كبير . [1]

((1)) **يتم تقدير صافى الإنتاج الزراعى المحتمل من الأستغلال الأمثل للأرض الزراعية على ثلاثة مراحل:**

المرحلة الأولى (لجنة التصنيف): ومن خلالها يتم تصنيف الأراضى الزراعية طبقاً للخصائص العلمية للتربة الزراعية وتجميع البيانات الأساسية عن الأرض المنزرعة فعلاً أو القابلة للزراعة. وتتالف هذه اللجنة من الفنيين والمتخصصين والذين تذخر بهم الموارد البشرية .

المرحلة الثانية (لجنة التقدير): بناء على تقرير لجنة التصنيف تقوم هذه اللجنة بتقدير صافى الإنتاج الزراعى العينى والمحتمل من الأستغلال الأمثل للاراضى الزراعية وذلك لمدة عشر سنوات قادمة.

رابعا- الآليات التشريعية والتنظيمية المقترحة لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع الزراعى

يجب ان تتكامل آليات السياسة المالية (الضريبيه والانفاقية والائتمانية) مع الاليات التشريعية والتنظيمية, بما يمثل في المجموع حزمه من الآليات قد تساعد في تحقيق استدامة القطاع الزراعى وتحقيق الامن الغذائى وفى سبيل ذلك يقترح البحث ما يلى :

كما سبق الاشاره, ان استمرار البناء على الأرض الزراعية وتفتت الملكية الزراعية من المشاكل التى يواجهها القطاع الزراعى المصرى والتى تحول دون الاستخدام الكفء للارض الزراعية, ويوصى البحث بضرورة ضبط الاطر التشريعيه التى تضمن حماية الاراضى الزراعية, مع المراجعة الجذرية للتشريعات والاجراءات المتبعة لحماية الاراضي وتطويرها. وتوحيد الجهة المسؤولة عن التنفيذ فى جهاز واحد يمتلك من الصلاحيات والمقومات لتنفيذ القانون. والعمل على المراقبة الدورية

المرحلة الثالثة (لجنة التسعير): فى هذه المرحلة يقوم جهاز التسعير بتقدير متوسط أسعار المنتجات الزراعية السائدة بكل منطقة وتبلغ الأسعار سنوياً إلى مصلحة الضرائب العقارية المختصة. ووفقاً لهذه الأسعار يتم تحويل صافى الإنتاج الزراعى المحتمل إلى قيمة نقدية تمثل وعاء الضريبة وبتطبيق سعر الضريبة النسبى يتحدد دين الضريبة .

لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى أ.د/ حامد عبد المجيد دراز,دراسات فى السياسات المالية ,الدار الجامعية,2004.ص89-116.

لنفاذ القانون باستخدام النظم الحديثة للتصوير الجوى . وكذلك إيجاد آلية للربط بين عدم التعدى على الأراضي الزراعية، والاستفادة من ملكية الأراضي الجديدة.

وفى سبيل الحد من مشكلة تآكل الارض الزراعية والتعدى عليها بالبناء فيجب على الدولة الاهتمام باقامة مجتمعات عمرانية متكاملة الخدمات فى الاراضى الجديدة, مع ضرورة إعداد إطار لفرص الاستثمار للمشروعات الزراعية والمشروعات الأخرى المرتبطة بها أو المكملة لها.

إصلاح وتدعيم الهياكل المؤسسية للقطاع الزراعي بما يتضمن تحديد مهام وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها في البحوث، والإرشاد، وضع السياسات ومتابعة تنفيذها، مع مراعاة دمج الكيانات المؤسسية المتشابهة وتوحيدها في كيان واحد محدد الاختصاصات.

ضرورة التنسيق الملزم بين جهات التنفيذ وفي مقدمتها وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي، والموارد المائية والري من ناحية ووزارة التخطيط والمتابعة والتطوير الإداري من ناحية أخرى بما يضمن توفير المعلومات بالشكل المطلوب والكافي وتدفقها في الوقت المناسب وبما يساهم في بناء قاعدة بيانات مناسبة عن الاستثمار الزراعي لرفع كفاءة العملية التخطيطية.

وضع إطار مؤسسي للربط بين مراكز البحوث الزراعية والجامعات. مع إيجاد آليات لضمان حقوق الباحثين في عوائد برامج البحث والتطوير وحفظ حقوق الملكية الفكرية. وكذلك الاهتمام بتعزيز وتوحيد أجهزة جمع وتحليل ونشر البيانات.

إصلاح وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية, حيث تؤكد العديد من الدراسات على ان منظمات المجتمع المدنى في الريف من الركائز الأساسية فى إطار منظومة التنمية الشاملة والمستدامة التي تعمل على الارتقاء والنهوض بالمجتمع الريفي سياسياً واجتماعياً واقتصادياُ وذلك من خلال تنمية الامكانيات المحلية والطاقات البشرية لتحسين أوضاع المجتمع الريفى, ولذا يجب ان تقدم الدولة الدعم الفنى لتلك المؤسسات مع اشراكها فى وضع خطط البحوث ومتابعة تنفيذها وتطبيق نتائجها . كما يجب ان يراعى تعديل الاطار التشريعى المنظم لعمل تلك المؤسسات بما يضمن مرونة وتيسير العمل وفى نفس الوقت اخضاع ادائها لرقابه محكمة. [1]

---

[1] **يتكون المجتمع المدنى من:** المنظمات الأهلية غير الحكومية, النقابات والتنظيمات المهنية, الاتحادات العمالية.

الأحزاب السياسية, النوادي والروابط ومراكز الشباب, الإعلام والصحافة غير الرسمية ونقصد بها الصحافة الخاصة المكتوبة والمرئية والمسموعة ، كذلك الصحافة الالكترونية. شبكات الاتصال الالكتروتية .

لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى:

رفع القدرات التسويقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقطاع من خلال تجميعهم في إطار مؤسسي مناسب، وتوفير التدريب المناسب على الممارسات المتصلة بعمليات التسويق ويرتبط ذلك بتطوير العمل الإرشادي بجانب قيام الدولة بدورها الرقابي على الأسواق بما يرفع من قدرة أصحاب هذه المشاريع على مواجهة المنافسة من قبل المشاريع الكبيرة من ناحية وما قد يقوم به الوسطاء من ممارسات احتكارية من ناحية أخرى. والاهتمام برفع كفاءة التسويق الخارجي للصادرات الزراعية المصرية، وتطوير قوانين الغرف التجارية والصناعية، وزيادة كفاءة الكوادر البشرية للجهاز التسويقي والاستفادة من خبرات الدول الأخرى، وتقديم تسهيلات مالية لهذه المشاريع لتمكينها من المشاركة في المعارض الخارجية التي توفر لها منافذ لعرض منتجاتها وخلق علاقات بينها وبين المستوردين في الخارج.

تطوير منظومات الارشاد الزراعي، حيث يجب إعادة هيكلة جهاز الارشاد الزراعى ووضع خطة تفصيلية لإصلاحه مؤسسياً. مع تنفيذ برنامج مكثف لتدريب وإعداد المرشدين حسب الإختصاصات المطلوبة .

– وفاء يسري ابراهيم, إسهامات الجمعيات الأهلية في مواجهة الازمات والمشكلات الغذائية لتحقق الأمن الغذائي, مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية, ع21, ج4, 2006, ص ص 1961-1987

- Bluemel, Erik B. (2004), "The Nonprofit Implications of For-Profit Community Development", University of Florida Journal of Law and Public Policy, U.S.A.

المراجع

المراجع العربية

أ- الكتب

- د.حامد عبد المجيد دراز, دراسات فى السياسات المالية, الدار الجامعية للطباعة,2004 .

- د.رقية خلف محمد, السياسات الزراعية واثرها على الامن الغذائى فى بعض البلدان العربية, مركز دراسات الوحدة العربيه, بيروت, 2012.

- د.محمد السيد عبد السلام, الأمن الغذائى فى الوطن العربى , عالم المعرفة, 1998.

- د.محمود منصور عبد الفتاح وآخرون, الزراعة والغذاء فى مصر, الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام 2020, دار الشروق, 2001.

ب- الرسائل العلمية

- فرج الله عائدة بلعقون, دور الزراعة فى تحقيق الأمن الغذائى فى الجزائر, ,رسالة لنيل درجه الماجستير فى العلوم الاقتصادية,قسم العلوم الاقتصاد,كليه العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر3, 2017.

- ماجدة حسن رمضان إبراهيم,الزراعة المصرية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين,رسالة لنيل درجه الماجستير,قسم الاقتصاد,كليه التجارة – جامعة عين شمس,2008.

- محمد حسين أمين محمد, إمكانيات تقليل الورادات من السلع الغذائية الأساسية فى مصر, رسالة لنيل درجه ماجستير التخطيط والتنمية, معهد التخطيط القومى, 2017.

– محمود صابر محمود إبراهيم نصار, نقص الغذاء وعلاقته بالزيادة السكانية في مصر, رسالة لنيل درجه الماجستيرفى العلوم الزراعية, قسم الاقتصاد الزراعى,كليه الزراعة – جامعة عين شمس,2016.

– نارمين إبراهيم مرسى العزلى, تقييم اقتصادى لتطوير منظومة الرى الحقلى فى مصر, رسالة دكتوراه, قسم الاقتصاد الزراعى, كلية الزراعة , جامعة عين شمس, 2016.

ج- الدوريات والمؤتمرات العلمية والبحثية

– د.أحمد محمد دياب, تطوير التكنولوجيا بالمشاركة: دراسة تطبيقية لتطوير نظام الري بمحافظة الوادي الجديد، مصر, مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية, جامعة المنصورة, العدد 7(10), 2016, ص ص 1005-1011.

– د.أسامة بدير, تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر (الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية), مركز الأرض لحقوق الإنسان, سلسلة الأرض والفلاح العدد رقم (48), 2010, ص ص15- 47.

– د.بيومى محمد ضحاوى, بعض مشكلات التعليم الثانوى الزراعى, مجلة العلوم التربويه, جامعة جنوب الوادى, كلية التربيه بالغردقه, ع3, 2019, ص ص 128-154.

– د.حمدي عبده الصوالحى, السياسات والبدائل الممكنة لمواجهه أزمة القمح, مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار, ديسمبر 2003.

Available online at http://www.idsc.gov.eg/default.aspx

– د.حنان رجائى عبد اللطيف, التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011, معهد التخطيط القومى, سلسله قضايا التخطيط والتنمية, رقم 265, 2015 .

– د.سرحان احمد سليمان, تقييم حالة الأمن الغذائي لمحاصيل الحبوب في مصر, الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الخامس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين– مستقبل الغذاء في مصر, 2017.

– د. سميره أنور متولى حميدة, دراسة اقتصادية لأهم العوامل المحددة للإستثمار الزراعى فى جمهورية مصر العربية ، مجلة العلوم الاقتصادية و الاجتماعية الزراعية, كلية الزراعة, جامعة المنصورة, العدد 7, 2016, ص ص 1013–1020.

– د.عبد الفتاح محمد حسين, السياسات الاستثمارية للقطاع الزراعى فى إطار استراتيجية التنمية المستدامة"رؤية مصر2030" , معهد التخطيط القومى, سلسلة كراسات السياسات , عدد 9 يناير 2019.

– د.عبد القادر دياب وآخرون, إدارة الزراعة المصرية فى إطار التغيرات المحلية والدولية, معهد التخطيط القومي, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر, رقم252, 2014.

– د.عبد القادر دياب وآخرون, تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر, معهد التخطيط القومي, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر, رقم282, 2017.

– د.على إبراهيم محمد, أثر التغيرات فى الجدارة الانتاجية على الاراضى الزراعية المصرية, مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية, جامعة المنصورة, العدد الخامس, 2010, ص ص901–935.

– د.علي حافظ منصور, الاعتماد على الذات في الأمن الغذائي في مصر, مجلة مصر المعاصرة, الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع, مج 71 , ع 38, 1980, ص ص 79– 104.

– د.عماد محمد عبد القادر, البرنامج القومى للتنمية الريفيه المتكاملة"شروق", رؤية تحليليه, المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, معهد التخطيط القومى, مج20, ع2, 2012, ص ص 209- 252.

– د.محمد عبد الوهاب ابونجول, دراسة إقتصادية للكفاءة الإنتاجية لأهم المحاصيل الغذائية في مصر, مجلة العلوم الزراعية, كلية الزراعة, جامعة اسيوط, العدد 48, 2017, ص ص 458- 473.

– د.منتصر محمد محمود حمدون, تحلّيل اقتصادي للتعدّيات على الاراضى الزراعّية فَى مصر, مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية, جامعة المنصورة, العدد الخامس, 2014, ص ص1711- 1728.

– د.هدى صالح النمر وآخرون, نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع فى مصر, معهد التخطيط القومى, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 265, 2016.

– د.هند حسين سعيد هيبه, دور التعليم الفني الزراعي في التأهيل المهني للموارد البشرية بالقطاع الزراعي, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة عين شمس – كلية التجارة, ع3, 2018, ص ص 411-443.

– د.وفاء يسري ابراهيم, إسهامات الجمعيات الأهلية في مواجهة الازمات والمشكلات الغذائية لتحقق الأمن الغذائي, مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية, ع21, ج4, 2006, ص ص 1941-2006

و- النشرات والتقارير الرسمية

– الامم المتحدة, اللجان الاقليمية,المكتبة الرقمية, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, شروق البرنامج الوطني المصري للتنمية الريفية المتكاملة, 1998.

– البنك الدولى, العاملون في الزراعة المصرية (% من إجمالي المشتغلين)

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?end=2020&locations=E

– البنك المركزى المصرى, النشرة الاحصائية, أعداد متفرقة.

– جامعة الدول العربية, المنظمة العربية للتنمية الزراعية, تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربى, 2018.

http://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2018.pdf

– جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي . 2007

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء, التعداد العام للسكان والاسكان والمنشات , تعداد 1996, 2006, 2017.

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء, النشرة السنوية لاحصاءات الرى والموارد المائية, أعداد مختلفة.

– الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء, النشرة السنويه لتقديرات الدخل من القطاع الزراعى, اعداد مختلفه للفتره من 2000-2018.

– الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, النشرة السنوية لإحصاءات مياه الشرب والصرف الصحى, اعداد مختلفه, 2012-2018

– الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, النشرية السنوية للارقام القياسية للإنتاج الزراعى, اعداد متتاليه من 2000-2019.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي – سنوات مختلفة.

– الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء, النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية (أعداد متفرقة) .

– المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, الأمم المتحدة، نيويورك، 2006.

https://www.ohchr.org/Documents/Publications/CoreTreatiesar.pdf

– وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري – الحسابات القومية للاقتصاد القومي – سنوات مختلفة.

– وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى, إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030, مجلس البحوث الزراعية والتنمية, 2009.

http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/egy141040.pdf

– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى, قطاع الشئون الاقتصادية, نشرة الإحصاءات الزراعية, اعداد مختلف,2012-2018.

– وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى, مجلس البحوث الزراعية والتنمية, اللجنة الفنية للاستخدامات المستدامة للاراضى, رصد التغيرات فى استخدامات الاراضى فى مصر خلال الفترة1984-2007, يوليه2010.

– وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى, وثيقة الخطة التنفيذية الاولى 2017/2010 لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030, 2010.

– وزارة المالية – الموازنة العامة للدولة، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري – الحسابات القومية للاقتصاد المصري.

المراجع الاجنبية

- Bluemel, Erik B, (2004), "The Nonprofit Implications of For-Profit Community Development", University of Florida Journal of Law and Public Policy, U.S.A.

- Committee on World Food Security (CFS), Global Strategic Framework for Food Security and Nutrition,2017. http://www.fao.org/3/a-mt648e.pdf

- Environmental Indicators for Agriculture, Methods and Results, Organization FOR Economic CO-Operation and Development "OECD" , 2001.

- Evelien M. de Olde and others, assessing sustainability at farm-level: Lessons learned from a comparison of tools in practice, Ecological Indicators 66 (2016) 391–404.

- Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), Sustainable development goals, Building a Common Vision for Sustainable Food and Agriculture. Principles and Approaches, Rome2014. http://www.fao.org/3/a-i3940e.pdf

- Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), The State of Food Insecurity in the World, the multiple dimensions of food security, Rome2013. http://www.fao.org/3/i3434e/i3434e.pdf

- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), World Health Organization (WHO), The state of food security and nutrition in the world 2018, Building climate resilience for food security and nutrition,2018.

https://www.who.int/nutrition/publications/foodsecurity/state-food-security-utrition-2018-en.pdf?ua=1

- Global Food Security Index, Resource library, Global Food Security Index model (2012-2018)

https://foodsecurityindex.eiu.com/Resources

- J. W. Hansen. Is Agricultural Sustainability a Useful Concept? Agricultural Systems 50 (1996) 1l7- 143 Elsevier Science Limited.

- John P. Reganold, Robert I . Papendick and James F. Parr, Sustainable agriculture. Scientific American 262(6), 1990,P 112–120.

- The consultative Group on International Agricultural Research (CGIAR), The Eco regional Approach To Research In The CGIAR, 1993.

https://core.ac.uk/download/pdf/132694833.pdf

- The Economist Intelligence Unit Limited (EIU), Global Food Security Index (GFSI), 2012-2019. https://foodsecurityindex.eiu.com/

- The Food and Agriculture Organization (United Nations) FAO, Sustainable agriculture and rural development, http://www.fao.org/3/u8480e/u8480e0l.htm

- The International Union for Conservation of Nature and Natural Resources (IUCN), Conservation for Sustainable Development report, PP32-35, 1980.

https://portals.iucn.org/library/efiles/documents/WCS-004.pdf

- United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region,

2017.https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-summary-english.pdf

- World Bank: Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries, Washington,1986.

http://documents1.worldbank.org/curated/pt/166331467990005748/pdf/multi-page.pdf

الملحق

جدول 1- مساهمه قطاع الزراعة فى اجمالى الناتج المحلى خلال الفتره (2001/2000-2018/2017)

القيمة بالمليار جنية بالاسعار الجارية

السنه	الناتج المحلى الاجمالى	صافى الدخل الزراعى	معدل النمو فى صافى الدخل الزراعى	%صافى الدخل الزراعى / الناتج المحلى الاجمالى
2000	340.1	50.7	%0.4	%14.9
2001	358.7	53.6	%5.4	%14.9
2002	378.9	60.5	%12.9	%15.9
2003	417.5	68.5	%13.2	%16.4
2004	485.3	82.5	%20.4	%16.9
2005	538.5	102.4	%10.2	%19.0
2006	617.7	116.3	%13.6	%18.8
2007	744.8	136.8	%17.6	%18.3
2008	895.5	138.1	%0.9	%15.4
2009	1004.0	150.7	%9.17	%15.0
2010	1210.0	179.7	%19.2	%14.8
2011	1370.0	190.8	%6.2	%13.9
2012	1680.0	203.8	%6.8	%12.1
2013	1860.0	223.7	%9.8	%12.0
2014	2130.0	224.9	%0.5	%10.6
2015	2440.0	256.0	%13.8	%10.4
2016	4309.5	329.2	%28.6	%9.7

2017	4437.0	325.3	(%1.3)	%7.3

المصدر: المصدر: – البنك الدولى

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?end=2018&locations=EG&start=1995

الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء, النشرة السنويه لتقديرات الدخل من القطاع الزراعى, اعداد مختلفه للفتره من 2000–2018

جدول 2: المؤشرات النوعية الثلاثة لمؤشر الأمن الغذائى العالمى ومؤشراتها الرئيسية والفرعية.

مؤشر الامن الغذائى العالمى		
(1) القدره على تحمل التكاليف	**(2) الاتاحه (التوفر)**	**(3) الجودة والسلامة**
(1–1) استهلاك الغذاء كنسبة من الانفاق الاسرى	**(2–1) كمية المعروض**	**(3–1) تنوع الغذاء**
(1–2) نسبة السكان تحت خط الفقر العالمى	(2–1–1) متوسط الامدادات الغذائية	**(3–2) معايير التغذية**
(1–3) الناتج المحلى الاجمالى للفرد PPP	(2–1–2) الاعتماد على المساعدات الغذائية المزمنة	(3–1–2) المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية
(1–4) التعريفات الجمركية على الوارادات الزراعية	**(2–2) الانفاق على البحث العلمى والتطوير الزراعى**	(3–2–2) استراتيجية التغذية الوطنية
(1–5) وجود برامج شبكات الامان الغذائى	**(2–3) البنية التحتية الزراعية**	(3–2–3) الماقبة الغذائية
(1–6) توفر التمويل للمزارعين	(2–3–1) وجود مرافق تخزين ملائمة للمحاصيل	**(3–3) توفر المغذيات الدقيقه**
	(2–3–2) البنية التحتية للطرق	(3–3–1) توفر المغذيات من فيتامين (أ)
	(2–3–3) البنية التحتية	(3–3–2) توفر المغذيات من الحديد الحيوانى
		(3–3–3) توفر المغذيات من الحديد النباتى

	للموانى **(2-4) تقلبات الانتاج** **الزراعى** **(2-5) مخاطر الاستقرار** **السياسى** **(2-6) الفساد** **(2-7) القدرة الاستيعابية** **الحضرية** **(2-8) فاقد الغذاء**	**(3-4) جودة البروتين** **(3-5) سلامة الاغذيه** (3-5-1) وجود هيئه لضمان سلامة وصحة الغذاء (3-5-2) نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب (3-5-3) وجود قطاع بقالة رسمى

جدول 3 نقاط وترتيب مصر بين دول العالم (113 دولة) وفقا لمؤشر الامن الغذائى خلال الفتره2012-2018

المؤشر	النقاط /100							الترتيب /113						
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر العام	51.2	51.5	53.3	57.1	59.4	57.9	56.3	65	68	66	59	57	58	61
القدره على تحمل التكاليف	40.2	40.0	46.3	46.3	46.3	42.0	45.2	78	79	74	75	74	75	76
الاتاحة	58.7	59.0	56.6	64.7	66.9	68.1	66.2	49	50	53	39	37	33	39

الجوده والسلامه	54.0	55.1	55.7	56.8	56.8	61.5	56.7	61	60	59	57	58	50	57
*الموارد الطبيعيه	–	–	–	–	–	57.0	54.7	–	–	–	–	–	80	86

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الامن الغذائى العالمى (2012-2018).

Global Food Security Index, Resource library, Global Food Security Index model (2012-2018) https://foodsecurityindex.eiu.com/Resources

جدول 4: تطور مؤشر العالمى للامن الغذائى لمصر مقارنه بالمتوسط العام لدول العالم ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال الفتره 2012- 2018 . (النقاط من 0-100 حيث 100 = الافضل)

		المؤشر العام	المؤشر النوعى القدره على تحمل التكاليف	المؤشر النوعى الإتاحه	المؤشر النوعى الجودة والسلامة
2012	دول العالم (متوسط)	56.9	56.5	57.2	57.3
	دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (متوسط)	60.5	63.4	57.8	60.6
	مصر	51.2	43.4	55.6	58.7

57.3	56.8	56.0	56.6	دول العالم (متوسط)	2013
60.3	56.7	63.5	60.0	دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (متوسط)	
59.7	55.9	43.2	51.5	مصر	
58.0	57.5	56.8	57.3	دول العالم (متوسط)	2014
61.3	58.4	65.0	61.5	دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (متوسط)	
60.3	56.7	46.8	53.3	مصر	
58.6	58.8	57.4	58.2	دول العالم (متوسط)	2015
61.6	59.7	65.4	62.3	دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (متوسط)	
61.4	64.9	46.8	57.1	مصر	
58.5	59.9	57.6	58.7	دول العالم (متوسط)	2016
60.7	60.5	65.2	62.4	دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (متوسط)	
61.4	67.1	50.1	59.4	مصر	

58.7	59.1	56.2	57.9	دول العالم (متوسط)	2017
60.7	60.3	63.0	61.4	دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (متوسط)	
61.4	68.1	45.2	57.9	مصر	
58.2	60.3	56.3	58.4	دول العالم (متوسط)	2018
60.1	60.8	63.2	61.7	دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (متوسط)	
56.7	66.2	45.2	56.3	مصر	

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الامن الغذائى العالمى (2012-2018).

Global Food Security Index, Resource library, Global Food Security Index model (2012-2018) https://foodsecurityindex.eiu.com/Resources

جدول 5- كمية الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتى لأهم المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية خلال الفتره 2000- 2018(الكمية: الف طن).

2018	2015	2010	2005	2000	

البيان / المحاصيل	الفجوة الغذائية	%الاكتفاء الذاتي	الفجوة الغذائية	%الاكتفاء الذاتي	الفجوة الغذائية	%الاكتفاء الذاتي	الفجوة الغذائية	%الاكتفاء الذاتي	الفجوة الغذائية	%الاكتفاء الذاتي
القمح	(3676)	59.5	(4434)	61.2	(10516)	40.5	(9955)	49.1	(15953)	34.5
الذرة الشامية	(557)	58.7	(438)	60.1	(4823)	61.4	(6280)	56.1	(8803)	47.0
الأرز	989	125.4	1283	135.8	528	110.6	141	102.1	(327)	94.2
الفول الجاف	(70)	64.9	(227)	43.4	(161)	59.2	(267)	31.0	(384)	30.7
العدس	(87)	4.2	(102)	1.8	(117)	1.7	(62)	1.6	(110)	1.8
قصب السكر	) 90000 (	100	) 15000 (0	100	2	100.0	(3)	100.0	2	100
بنجر السكر	4	100	0	100	0	100.0	(2)	100.0	3	100
بذرة الكتان	(18.6)	54.2	(4.6)	45.8	(2)	71.4	(5)	50.0	(9)	47.1

بذرة القطن	–	100	–	100	0	100.0	0	100.0	0
عباد الشمس	(5.1)	86.3	5.2	116.7	(22)	65.1	(57)	27.8	(69)	21.6
البصل	222	119.7	393	118.4	512	127.0	551	121.7	564	123.5
الثوم	24	100.5	14	100.4	4	101.7	3	101.0	16	105.8
الخضروات	1092	100.1	1439	100.4	156	101.0	328	102.6	355	103.0
البطاطس	560	108.6	1122	111.2	247	107.3	460	110.2	678	116.3
الفاكهة	404	99.0	529	99.9	165	102.7	(320)	96.2	(64)	99.3
الموالح	510	111.9	520	108.6	867	132.6	1297	138.8	1584	156.5
اللحوم الحمراء	(99)	87.5	(198)	81.2	(191)	83.9	(710)	57.5	(625)	55.9

الطيور	**1**	**100.2**	**1**	**100.1**	**(28)**	**97.1**	**(98)**	**93.0**	**(119)**	**91.5**
عسل النحل	**-**	**101**	**-**	**103.7**	**1**	**120.0**	**1**	**125.0**	**2**	**150**
الأسماك	**(178)**	**81.3**	**(168)**	**82.7**	**(176)**	**88.1**	**(188)**	**89.0**	**(307)**	**85.6**

المصدر:جمعت وحسبت من

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية (أعداد متفرقة) .

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.الكتاب الاحصائى السنوى, اعداد متفرقة - (-) غير متوفر بيان

جدول 6- كمية الوارادات الفتره 2000- 2018(الكمية: الف طن).

	2000	**2005**	**2010**	**2015**	**2018**
الحبوب[1]	**9214**	**10793**	**14684**	**15752**	**21154**
البقوليات[2]	**371**	**531**	**336**	**420**	**660**
قصب السكر	**-**	**1**	**-**	**3**	**3**
البصل والثوم	**3**	**1**	**3**	**5**	**9**

[1] تشمل : القمح, الشعير , الذره الشامية والرفيعه, الارز

[2] تشمل: الفول الجاف, العدس, الحلبة, الحمص, الترمس

الخضروات	0 [1]	**0**	**3**	**4**	**31**
المحاصيل	**35**	**73**	**77**	**143**	**139**
الفاكهة	**61**	**67**	**149**	**564**	**349**
اللحوم الحمراء	**99**	**192**	**195**	**720**	**625**
الطيور	-	**3**	**35**	**98**	**115**
الأسماك	-	**189**	**183**	**204**	**339**

المصدر:جمعت وحسبت من

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية (أعداد متفرقة) .

[1] 0 القيمه اقل من 500 طن.

[2] تشمل: البطاطس, القلقاس, البطاطا

جدول 7- تطور كمية وقيمة الورادات والصادرات والميزان التجارى لاهم المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية خلال الفتره 2000- 2018(الكمية: الف طن, القيمة بالمليون جنيه)

البيان	2000					2018				
	الصادرات		الواردات		قيمه العجز او	الصادرات		الواردات		قيمة العجز أو
	الكميه	القيمة	الكميه	القيمة		الكميه	القيمة	الكميه	القيمة	
القمح	0	0.04	6255	4402	(4402)	1	5	12025	46877	(46872)
الذرة	1	4	6842	4197	(4193)	4	23	8806	30859	(30836)
الأرز	709	566	3607	3967	(3401)	-	-	291	890	(890)
الفول	6	13	243	297	(284)	55	463	437	3955	(3492)
العد	25	26	113	199	(173)	5	49	114	1599	(1550)
قصب	4	1	-	-	1	5	21	2	34	(13)
الذ	16	20	0	0.07	20	386	5977	32	64	5913
البطا	186	119	35	72	47	817	4962	138	1524	3438
الفاكه	12	16	61	131	(115)	288	16649	3349	4384	12265
اللحو	0	2	99	635	(633)	2	77	625	2601	(2524)
الطيو	0	4	-	-	4	1	15	101	2884	(2869)
الأسم	1	4	-	-	4	35	644	439	10087	(9443)
اجمالى قيمه العجز فى الميزان التجارى				(13125)		اجمالى قيمه العجز فى الميزان التجارى				(76873)

المصدر:جمعت وحسبت من

– الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء, النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية (أعداد متفرقة) .

جدول 8– نسبة الاستثمارات فى القطاع الزراعى الى الاستثمارات الكلية فى ج . م . ع بالاسعار الجارية خلال الفتره (2001/2000– 2017 /2018)

السنة	الاستثمارات الكلية بالمليار جنية	الاستثمارات الزراعية بالمليار جنية	نسبة الاستثمارات الزراعية إلى الاستثمارات الكلية %	السنة	الاستثمارات الكلية بالمليار جنية	الاستثمارات الزراعية بالمليار جنية	نسبة الاستثمارات الزراعية إلى الاستثمارات الكلية %
2000	64.45	8.13	%12.6	2009	197.14	6.87	%3.5
2001	63.58	8.19	%12.9	2010	231.83	6.75	%2.9
2002	67.50	9.56	%14.1	2011	229.07	6.84	%3.0
2003	68.11	6.40	%9.4	2012	241.61	8.39	%3.5
2004	79.56	7.56	%9.5	2013	265.10	11.63	%4.4
2005	96.46	7.42	%7.7	2014	333.62	13.29	%4.0
2006	115.74	8.04	%6.9	2015	392.00	16.50	%4.2
2007	155.34	7.79	%5.0	2016	514.30	21.86	%4.2
2008	199.50	8.08	%4.0	2017	721.1	24.50	%3.4

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, الكتاب الاحصائى اعداد متفرقه.

– الموقع الالكترونى لوزراة التخطيط والتنمية الاقتصادية– الحسابات القومية للاقتصاد القومي – سنوات مختلفة.

جدول 9- تطور الاستثمار الزراعى العام والخاص بالاسعار الجارية فى ج . م . ع

السنة	الاستثمارات الزراعية بالمليار جنية					السنة	الاستثمارات الزراعية بالمليار جنية				
	الإجمالى	القطاع العام	%من الاجمالى	القطاع الخاص	%من الاجمالى		الإجمالى	القطاع العام	%من الاجمالى	القطاع الخاص	%من الاجمالى
2000	8.13	3.21	39.48	4.92	60.51	2009	6.87	2.74	39.88	4.12	59.97
2001	8.19	2.89	35.29	5.31	64.83	2010	6.75	2.88	42.67	3.87	57.33
2002	9.56	3.70	38.70	5.90	61.71	2011	6.84	3.28	47.95	3.56	52.05
2003	6.40	3.22	50.31	3.18	46.69	2012	8.39	2.95	35.16	5.43	64.72
2004	7.56	3.56	47.09	4.00	52.91	2013	11.63	4.15	35.16	7.48	64.32
2005	8.42	3.17	37.65	5.25	62.35	2014	13.29	5.09	35.68	8.20	61.70
2006	8.04	2.80	34.83	5.24	65.17	2015	16.50	6.76	38.29	9.74	59.03
2007	7.79	2.43	31.19	5.36	68.80	2016	21.86	4.82	34.70	17.04	65.30
2008	8.08	2.85	35.27	5.22	64.60	2017	24.5	8.62	35.20	15.88	64.80

خلال الفتره (2001/2000- 2017 /2018)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, الكتاب الاحصائى اعداد متفرقه.

- الموقع الالكترونى لوزراة التخطيط والتنمية الاقتصادية– الحسابات القومية للاقتصاد القومي – سنوات مختلفة.

جدول10– التغير فى الرقم القياسى ومعدل النمو فى متوسط إنتاجية الفدان خلال الفتره 2000– 2018

السنه	% الرقم القياسى لمتوسط إنتاجية الفدان	معدل النمو فى متوسط انتاجية الفدان	السنه	% الرقم القياسى لمتوسط إنتاجية الفدان	معدل النمو فى متوسط انتاجية الفدان
2000	106.4	3.4	2009	111.1	(1.6)
2001	106.4	0.0	2010	106.4	4.7
2002	109.6	3.2	2011	109.4	4.8
2003	109.1	(0.5)	2012	104.6	(4.8)
2004	109.1	0.0	2013	100.3	(2.3)
2005	112.1	3.0	2014	102.7	2.4
2006	113.0	0.9	2015	103.3	0.6
2007	114.6	1.6	2016	117.0	11.7
2008	112.7	(1.9)	2017	119.5	2.1

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, النشرية السنوية للارقام القياسية للإنتاج الزراعى, اعداد متتاليه من 2000–2019.

عام 2008/2007 سنه الاساس لعشر سنوات تاليه اى من 2007– 2017 , عام 1998/1997 سنه الاساس لعشر سنوات التاليه من 1997 وحتى 2006, عام 1987/1986 سنه اساس لعشر سنوات تالية من 1986 وحتى

1996. **جدول 11- تطور القروض الاستثمارية (قصيرة, متوسطة, طويلة الأجل) الممنوحة من البنك الزراعى**

خلال الفترة2001/00- 2018/2017 (القيمه بالمليار جنية)

السنوات	قروض استثمارية			
	قصيره	متوسطة	طويلة	الاجمالى
2000	5.68	2.46	0.01	8.15
2005	6.59	3.55	0.02	10.16
2010	5.40	3.10	0.10	8.60
2015	8.20	2.80	0.47	11.40
2016	5.64	3.53	0.45	9.62
2017	7.68	6.23	0.25	14.16

المصدر:جمعت وحسبت من

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى (أعداد متفرقة) .

جدول12-- مساحه الاراضى المستصلحة من عام 1952 وحتى 2017 الوحدة:ألف فدان

السنوات	مساحة الاراضى	السنوات	مساحة الاراضى
1967-1952	1278.0	2008	22.0
1983-1968	292.4	2009	14.7
1999-1984	1587.2	2010	15.5

2000	12.7	2011	39.0
2001	28.7	2012	22.9
2002	18.0	2013	22.6
2003	23.5	2014	14.5
2004	14.5	2015	38.5
*2005	38.8	2016	38.9
*2006	231.6	2017	59.2
2007	95.2		

المصدر :الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بيانات منشورة عن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

الكتاب السنوى الاحصائى, الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء, أعداد متفرقه.

* اعتبارا من 2005 البيانات تشمل مشروعات الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

جدول 13- نصيب الفرد من الارض الزراعية فى مصر خلال الفتره 2000- 2018

(السكان: الف نسمه, المساحة بالالف فدان)

السنة	عدد السكان	المساحة المزروعة	نصيب الفرد من الارض الزراعية	
	بالالف نسمة	بالالف فدان	فدان/ نسمة	قيراط/ نسمة
2000	63305	7719	0.122	2.926
2001	64652	7945	0.123	2.949
2002	65986	8148	0.123	2.964

2.893	0.121	8113	67313	2003
2.894	0.121	8278	68648	2004
2.875	0.120	8384	69997	2005
2.829	0.118	8411	71348	2006
2.771	0.115	8423	72940	2007
2.719	0.113	8432	74439	2008
2.770	0.115	8783	76099	2009
2.695	0.112	8741	77840	2010
2.598	0.108	8619	79618	2011
2.589	0.108	8800	81567	2012
2.568	0.107	8954	83667	2013
2.494	0.104	8916	85783	2014
2.481	0.103	9095	87963	2015
2.425	0.101	9101	90086	2016
2.380	0.099	9133	92115	2017
2.248	0.094	9188	98101	2018

المصدر:جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. الكتاب الاحصائى السنوى(أعداد متفرقة) .

جدول 14- العاملون فى الزراعة (% من إجمالى المشتغلين) خلال الفتره 2000-2018

السنه	العاملون فى الزراعة (% من إجمالى المشتغلين)
2000	29.63
2001	28.54
2002	27.52
2003	29.87
2004	31.83
2005	30.94
2006	31.23
2007	31.76
2008	31.69
2009	29.96
2010	28.28
2011	29.24
2012	27.07
2013	27.96
2014	27.55
2015	25.82
2016	25.57
2017	25.05
2018	24.35

المصدر: البنك الدولى, العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)